دور منظمات المجتمع المدني في اصلاح سياسات التعليم في الاردن

رنا عبد العزيز محمد الخماش

IDRC · CRDI
International Development Research Centre
Centre de recherches pour le développement international

Canada

CLS
40 years

دور منظمات المجتمع المدني في اصلاح سياسات التعليم في الاردن

رنا عبد العزيز محمد الخماش

تم تمويل هذا المشروع من قبل المركز الدولي
للبحوث في مجال التنمية

(IDRC)

ISBN: 978-1-914521-02-7

www.lebanesestudies.com

© 2024 Centre for Lebanese Studies, Beirut, All rights reserved

المحتويات

الملخص التنفيذي ٤
المقدمة ٥
هيكلية إصلاح التعليم ٦
أولا:- مرحلة النشأة والتأسيس(١٩٢١-١٩٤٦) ٦
ثانيا:- مرحلة النهضة التعليمية (١٩٤٦-١٩٨٧) ٨
ثالثا:- مرحلة الاصلاح والتطوير(١٩٨٧-٢٠٢٣) ٩
دور منظمات المجتمع المدني في تطوير العملية التربوية في الأردن ١٤
دوافع اصلاح التعليم ١٦
منهجية الدراسة ٢٢
مجتمع الدراسة ٢٢
اجراءات الدراسة ٢٢
نتائج الدراسة ٤٢
المقابلات ٩٢
نظرية التجمعات ومفهومهم ومقاربتهم للتغيير في سياسات التعليم ٩٢
نظرية التغيير ومقاربة منظمات المجتمع المدني للتغيير في سياسات التعليم ٣٠
فهمهم لتغيير السياسات ٣١
مفهومهم للتغيير الناجح (ما الذي يجعل من منظورهم تغييرًا ناجحًا) ٢٣
من يصنع سياسات التغيير ٣٣
وزارة التربية والتعليم ٣٣
المركز الوطني لتطوير المناهج ٤٣
مجلس التعليم العالي ٤٣
علاقة منظمات المجتمع المدني مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية ٣٥
مقاومة محاولات التغيير ٣٥
العلاقة مع الحكومة (الوزارة) ٦٣
عوامل الدفع والجذب ٣٦
عوامل الدفع ٦٣
عوامل الجذب ٧٣
الاستنتاج ٨٣
التوصيات ٩٣

فهرس الجداول

جدول (١) يبين عدد المدارس والطلبة ٨
جدول (٢) يبين حجم الانفاق على التعليم بالنسبة الى مجموع النفقات العامة ٨

الملخص التنفيذي

تسعى دراسة دور منظمات المجتمع المدني في إصلاح السياسات في مجال التعليم الى تحقيق عدة اهداف اهمها: هدف منظمات المجتمع المدني وأولوياتها واستراتيجياتها وطبيعة دورها ومشاركتها في إصلاح السياسات في مجال التعليم، واستكشاف نهجها في تغيير قطاع التعليم وبالتالي فهم أنواع الظروف والتحالفات التي تؤدي إلى تغيير السياسات، وارتكزت عملية الدراسة على منهجية البحث النوعي التحليلي، حيث بدأ العمل الميداني في ايار من العام ٢٠٢٣ واستمر لغاية نهاية تموز ٢٠٢٣ وذلك بعد إجراء مسح مكثف لمنظمات المجتمع المدني الفاعلة في قطاع التعليم ومراجعات شاملة للأدبيات والمصادر المتاحة، تتضمن منهجيتنا البحثية مقابلات فردية (٤٥ دقيقة) مع الجهات الفاعلة المشاركة في أشكال مختلفة من التعبئة في مجال التعليم.

يخضع عمل منظمات المجتمع المدني في الاردن وفقا لأحكام قانون الجمعيات (رقم ٥١) لسنة ٢٠٠٨ والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه وتعديلاته التي آخرها تعديل عام ٢٠٢٣، الذي تعارضه معظم منظمات المجتمع المدني وتطلب بمراجعته بوصفه محاولة حكومية لتهميش القطاع ويؤدي الى التضييق على عمل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن.

المعوقات: الرفض الصريح من قبل بعض منظمات المجتمع المدني عن اجراء المقابلة، والرفض المبطن عبر المماطلة بتحديد موعد لاجراء المقابلات لمدة تزيد عن ثلاثة اشهر، والتعذر بالانشغال الدائم او عدم الرد الامر الذي ادى لعدم اجرائها.

المقدمة

ترافق ظهور منظمات المجتمع المدني مع بناء الدول الديمقراطية القائمة على سيادة النظام والقانون، بينما ظهرت في دول عالم الجنوب من ضمنها الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وتعلقت بها الآمال كمناصر لقيم ومصالح المجتمع، ولا سيما في ضوء غياب الحاكمية الرشيدة، وتردي أوضاع حقوق الإنسان وتقييد الحريات العامة، وغياب العدالة الاجتماعية وسيادة القانون وسوء إدارة الموارد في معظم هذه الدول، مما كان له اثر بالغ على اتساع الفجوة بين الشعوب والأنظمة السياسية، وقاد إلى اتساع الهوة واضطراب العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، الأمر الذي استدعى نشوء منظمات المجتمع المدني كحتمية ملحة ضمن سياقات اجتماعية واقتصادية تعمل على سد الإشكاليات البنيوية والهيكلية في منظومة عمل الدولة، لتشكل جسرا بين فئات المجتمع وبين صانعي السياسات العامة في قطاعات الدولة المختلفة.

لقد تعاظم الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني ودورها في مجتمعات دول الجنوب في العقود الثلاث الأخيرة بسبب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة على الصعيدين الدولي والمحلي(شيوع مفاهيم التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان وإطلاق الحريات العامة، الأزمات الاقتصادية، الثورة التكنولوجية) واقترانها مع يزعم البعض من ان هناك محاولات تمارسها الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على دول عالم الجنوب لإجراء إصلاحيات سياسية واقتصادية تسمح بحرية عمل منظمات المجتمع المدني وتلقيها التمويل والدعم الفني والمالي الدولي للاضطلاع بدور ريادي في المجتمع.

اضطلعت منظمات المجتمع المدني بدور تكاملي لتعزيز وإسناد الدور الحكومي بهدف تحقيق المصلحة الوطنية العليا والتنمية المستدامة في شتى المجالات، إذ يعاني الأردن شحا في الموارد الطبيعية، ووقوعه في إقليم مضطرب سياسيا وعسكريا يستنزف قواه، جراء النزاعات السياسية المسلحة في محيطه، ويبذل دورا انسانيا باستقباله ملايين اللاجئين، مما يضغط على موارده الطبيعية والاقتصادية ويعيق خططه التنموية، حيث تشارك منظمات المجتمع المدني الحكومة في مواجهة الآثار السلبية للظروف الاقتصادية والسياسية، عبر تقاسم الأعباء المالية، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، بكونها ظهيرا داعما لجهود الحكومة في التنمية المستدامة، وإطلاق المبادرات بغية تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية كالصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي.

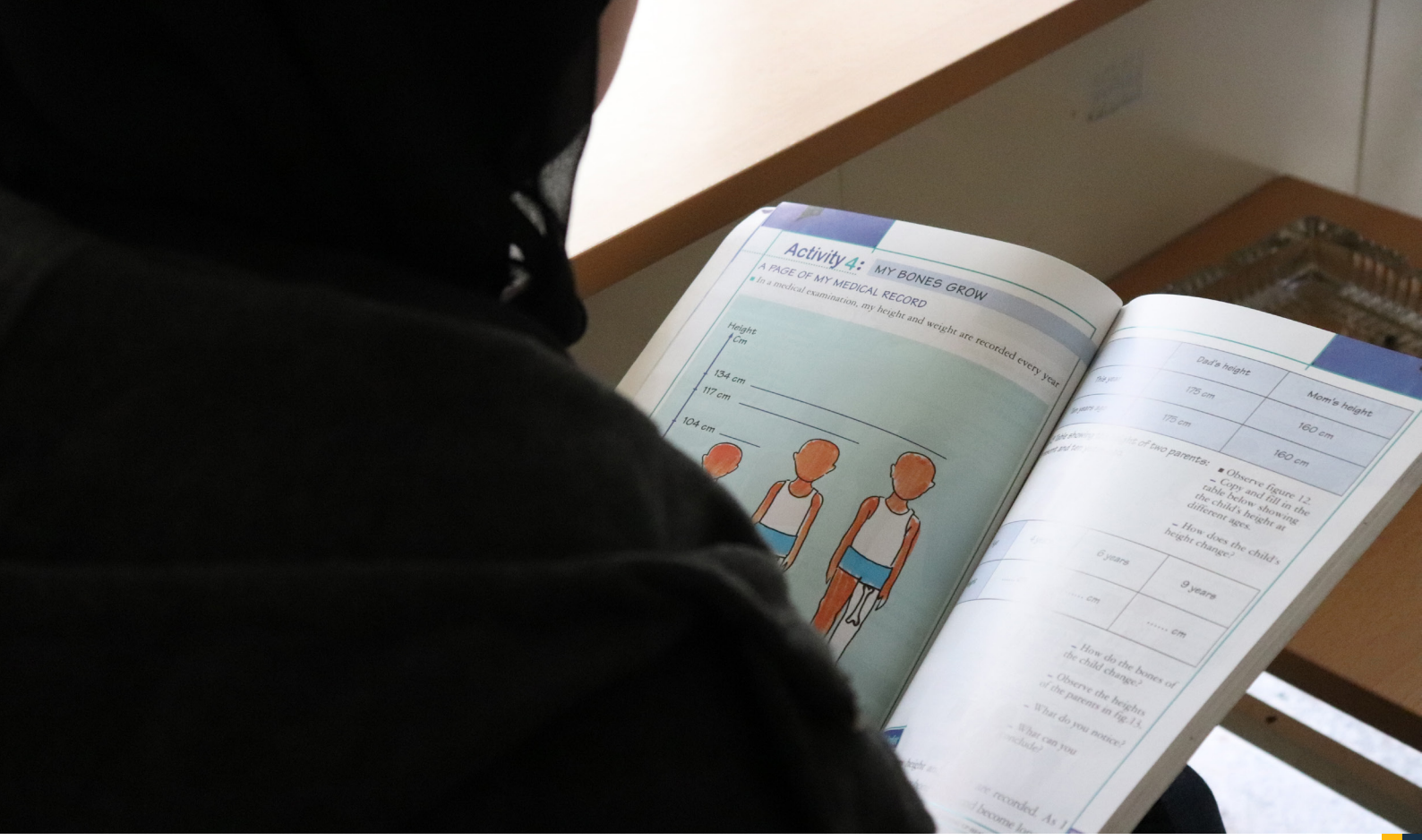

هيكلية إصلاح التعليم

يعد مؤشر التعليم أحد أبرز مؤشرات نجاح التنمية البشرية في الدولة، واداة فعالة في تحقيق النهضة الحضارية في مختلف ابعادها، حيث تعتمد فلسفة الدول الحديثة على بناء نظام تعليمي متنوع، يشكل الركيزة الأساس في تنمية المجتمع وتطوره، ومنذ قيام مفهوم الدولة الحديثة في منطقة الشرق الأوسط، حاولت الدول الناشئة ومن بينها الأردن تأسيس نظام تعليمي يتكيف مع احتياجات الدول الوليدة وأنظمتها السياسية، تزامن نشأة التعليم مع تأسيس الدولة الأردنية الحديثة١٩٢١م بعد تفكك الدولة العثمانية وخضوع الأردن للانتداب البريطاني، وواكبتها مرحلة تلو الأخرى وارتبطت بها في مختلف مراحل تطورها حتى أن تصنيف مراحل تطور التعليم يرتبط بمراحل تطور الدولة الأردنية والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية التي رافقتها .

ينقسم تطور التعليم في الأردن إلى عدة مراحل تاريخية اقترنت بظروف سياسية واجتماعية واقتصادية، بلورت معالم وملامح مسيرة تطور التعليم في الأردن. ويمكن تقسيمها الى:

أولا:- مرحلة النشأة والتأسيس(١٩٢١-١٩٤٦)[١]

اقتصر التّعليم الحديث في شرقي الأردن، إبان الحكم العثماني، على بعض المدارس الابتدائية التي لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة في مدن اربد السلط والكرك ومعان، في حين خلت البلاد من التعليم الإعدادي والثانوي وانتشرت المدارس الأهلية التي كانت على نوعين مدارس الطوائف او ما يعرف بالكتاتيب.

وفي العام ١٩٢٣، قررت مديرية المعارف العامة توحيد البرامج الدراسية، وتشكل أول مجلس للمعارف يتم تعيين أعضائه من قبل مجلس الوزراء، ومهمته اختيار المعلمين وموظفي المعارف والإشراف

١. علي محافظة ، تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة ١٩٢١- ١٩٤٦، الجامعة الاردنية، ١٩٧٣، ص ١٤٧- ١٦٣ .

على بالمناهج الدراسية.

وصدر أول نظام للمدارس في حزيران من العام ١٩٢٥، تحدد بموجبه واجبات مدير المدرسة وصلاحياته،وواجبات المدرسين، وشروط قبول الطلبة وانتقالهم، وطبيعة العقوبات،ومهمات المراقبين والمفتشين و وظائفهم،ونظام الامتحانات.

ومن ثم حل قانون التدريسات الابتدائية في نيسان من العام ١٩٢٦م محل كافة الأنظمة والقوانين السابقة التي تعنى بالمدارس الإبتدائية، ونص على إلزام أهالي القرى والأحياءفي المدن بدفع رواتب المعلمين وأجور المدارس التي لديهم، وحددت المواد التدريسية في الابتدائية بما يلي: القرآن الكريم، والقراءة والخط والحساب، والهندسة، والجغرافيا، والتاريخ العربي، والعلوم الطبيعية، والعلوم المدنية والأخلاقية والاقتصادية، والرسم، والأناشيد، والرياضة البدنية، والأشغال اليدوية وألعاب المدارس، والتدريب العسكري للبنين والبنات.

تم الغاء قانون مجلس المعارف القديم بآخر في العام ١٩٢٨، ينص على تشكيل مجلس المعارف الاستشاري الذي انحصرت مهمته في الأمور العلمية والفنية المتعلقة بالمدارس، و وضع برامج التدريس واختيار الكتب، وسن الأنظمة الداخلية والتعليمات العامة للمدارس. وإبداء الرأي في الأنظمة والقوانين المتعلقة بالتدريسات، وتعيين طريقة فحص المعلمين والمعلمات، واقتراح الأنظمة التي تؤدي لهذا الغرض، وعرضها على المجلس التنفيذي، ولم يعمر مجلس المعارف الاستشاري طويلا فألغي في ١٩٢٩، وتألفت عوضا عنه لجنة برئاسة مدير المعارف وعضوية مفتش المعارف، ومدير المدارس الثانوية في الإمارة، وعدد ممن ينسبهم مدير المعارف من الأساتذة الأخصائيين، وباتت مهمة هذه اللجنة إبداء الرأي في برامج المدارس، واختيار الكتب المدرسية وأنظمة المدارس الداخلية، والأمور العلمية والفنية المختصة.

استمر التعليم يسير منذ تأسيس الدولة وفق نظام المعارف العمومية العثماني، إلى أن استبدل بنظام المعارف لسنة ١٩٣٩، وفي الرابع والعشرين من أيلول عام ١٩٤٠ صدر مرسوم بإنشاء أول وزارة للتعليم في الأردن، حيث كفلت الدولة التعليم لأبنائها وفق قانون التربية والتعليم، باعتباره حقًا دون تمييز وضمن إمكاناتها وضمن بنود الدستور الأردني الذي نص على أن التعليم الأساسي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في مدارس الحكومة.

كما صدر أول نظام للمدارس الخاصة في شرق الأردن في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٥، واشترط الحصول على ترخيص من وزارة المعارف عند تأسيس أية مدرسة خاصة، وإشراف الوزارة على المناهج والمصادقة على شهادات المعلمين والمعلمات، وفرض هذا النظام تدريس اللغة العربية وتاريخ العرب، وجغرافيا في البلاد العربية كمواد إجبارية في كل مدرسة خاصة، كما حرم إنشاء مدارس خاصة مختلطة للبنين والبنات معا، إلا إذا كانت الصفوف الثلاثة الأولى، وحرم أيضا تعيين معلمين في مدارس البنات الخاصة ولو لمدة مؤقتة.

في العام عام ١٩٤٣ تخرج أول فوج من الفتيات ممن أتممن الدراسة الثانوية، في المدرسة الأهلية الخاصة في عمان، أما المدارس الحكومية، فلم يتخرج أول فوج من فتيات الدراسة الثانوية فيها إلا في ١٩٥٢ في مدرسة الملكة زين في عمان.

لقد تجاوز عدد المدارس الخاصة ضعف عدد المدارس الحكومية، وضمت هذه المدارس الكتاتيب الإسلامية في القرى والمدن إضافة إلى مدارس الطوائف المسيحية في البلاد.

ومايلي جدولين يتم من خلالهما توضيح بعض المؤشرات التي تؤثر في السياسات التعليمية للدولة

جدول (١) يبين عدد المدارس والطلبة

العام الدراسي	عدد مدارس البنين	عدد مدارس البنات	عدد المعلمين	عدد المعلمات	عدد الطلاب	عدد الطالبات
١٩٢٢-١٩٢٣	٣٨	٦	٦٩	٢	٢٩٩٨	٣١٨
١٩٤٦-١٩٤٧	٦٧	١٠	١٧٦	٤٠	٨٦٧٣	٢٠٥٦

جدول (٢) يبين حجم الانفاق على التعليم بالنسبة الى مجموع النفقات العامة

العام المالي	مجموع النفقات على التعليم بالاسترليني	النسبة الى مجموع النفقات العامة للدولة
١٩٢٤-١٩٢٥	١١٨٢٠	٤,٤
١٩٢٩-١٩٢٨	٢٢٢٧٤	٧,٣
١٩٤٦-١٩٤٧	٣٧٧١٩	٢,٤

وتتصف هذه الحقبة بعدة سمات يمكن ايجازها بما يلي:

- تراجع الانفاق الحكومي على التعليم في الاردن وهو في طور التأسيس مع مرور الزمن في هذه الحقبة بالرغم من تضاعف متطلبات المرحلة وزيادة عدد الطلاب الملتحقين في المدارس.
- سيطرة الحكومة المطلقة على السياسات التعليمية على الرغم من تحمل الاهالي جزء من الاعباء المالية في العملية التعليمية.
- قام القطاع الخاص ممثلا بالمدارس الخاصة التي أنشأها الأهالي في القرى والمدن بدور هام في النهضة التعليمية التي شهدتها الدولة.
- يركز المنهج على نمو الجانب العقلي للطالب والجوانب النظرية والتلقين والتعليم المباشر للمعرفة.
- بروز دور المعلم كموجه ومرشد على المستويين التعليمي والاجتماعي.

ثانيا:- مرحلة النهضة التعليمية (١٩٤٦-١٩٨٧)

رافقت المرحلة احداث سياسية متوالية أثرت على مختلف قطاعات الدولة الاردنية، استقلال الاردن في العام ١٩٤٦م، احتلال فلسطين في ١٩٤٨م، وحدة الضفتين في العام ١٩٥٠م، هزيمة ١٩٦٧م مما ادى الى تضخم عدد السكان الناجم عن الهجرة الفلسطينية بعد الاحتلال، وتضاعف اعداد الطلبة وتوفير الكوادر التعليمية المؤهلة واحدث نقلة نوعية في العملية التربوية والتعليمية، رافقه تزايد الوعي المجتمعي بأهمية التعليم.

لقد دفعت الظروف السياسية والاجتماعية وتنوع الاحتياجات التعليمية الى اصدار قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ الذي كان اكثر شمولية وتبنت الدولة من خلاله مبدأ التخطيط التربوي لتحقيق أهداف التطور التعليمي، وحدد فيه أول فلسفة واضحة المعالم للتربية والتعليم في الأردن، وازدادت مدة التعليم الإلزامي الى تسع سنوات تضم المرحلتين الابتدائية ومدتها ست

سنوات، والإعدادية ومدتها ثلاث سنوات.[٢]

لقد شكل الصراع العربي الاسرائيلي نقطة تحول في تاريخ الدولة الاردنية وتلقت على اثره دعم مادي من الدول العربية ساهم بتحقيق نهضة تعليمية ملحوظة اتسمت بـ:

- امتداد المدارس الحكومية وتوسعها في جميع انحاء البلاد تضاعف أعداد المدارس والطلبة.
- انشاء معاهد المعلمين مما ساهم في تحسين تأهيل المعلمين، والمديرين والمشرفين التربويين، وإرتقاء مستوى البيئة المدرسية.
- انتشار المدارس الخاصة
- اصبح الاردن مصدر لتصدير الكفاءات التعليمية الى الدول العربية خاصة دول الخليج العربي.
- بروز دور المعلم واهميته كموجه ومرشد على المستويين التعليمي والاجتماعي.

ثالثا:- مرحلة الاصلاح والتطوير(١٩٨٧-٢٠٢٣)

في بداية الثمانينات بدأ توجيه النقد للمناهج الدراسية وأهمية التغيير ومواكبة العصر الجديد في ضوء التحولات والتطورات السياسية والاجتماعية والثقافية في الاردن ومنطقة الشرق الاوسط والعالم بأسره، لقد ارتكزت الانتقادات على عدة امور اهمها (غياب الانشطة اللامنهجية والتفكير النقدي، الاهتمام بالنواحي العقلية واهمال الجوانب الشخصية للمتعلم، وخلو المناهج من قيم العصر ومباديء الديمقراطية وحقوق الانسان، احتياجات السوق، والعناية بالجوانب النظرية على حساب المواقف التعليمة التطبيقية).

الامر الذي دفع الى الشروع باجراء اصلاحات شاملة في العام ١٩٨٧م عبر مؤتمر التطوير التربوي الذي عقد برعاية ملكية، والذي وضع تصوراً منظومياً وشاملاً للإرتقاء بالنظام التعليمي وبمساهمة مالية من البنك الدولي، حيث أوصى المؤتمر الذي عقد بمشاركة مجتمعية واسعة بضرورة الإرتقاء بالتعليم من جميع جوانب : التلميذ ، والمعلم ، والمنهاج، وطرق التدريس والإدارة المدرسية، والإشراف التربوي،والبيئة المدرسية والتشريعات المدرسية ، كما تم بناءً على توصيات المؤتمر تأسيس المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي (المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية لاحقاً) لرصد التطوير التربوي من خلال إجراء التقييمات، والدراسات، والأبحاث، وصولاً إلى تعظيم النواتج التربوية وجعلها أكثر ملاءَمة لمتطلبات المجتمع الأردني.

ادركت الحكومة الاردنية التحولات الخارجية التي تجبر صانعي السياسات التركيز على توفير نظم تعليمية قادرة على تلبية احتياجات العولمة ومتطلباتها(فتح الاسواق، قوة عاملة ماهرة)، لقد فرضت العولمة كقوة للتغيير تقضي بفتح الحدود والسماح للأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بالتنقل بحرية أكبر بين البلدان، وأن أنظمة التعليم بحاجة إلى إصلاح لمراعاة ظاهرة التدويل الجديدة، فتم عقد منتدى حول مستقبل التعليم في عمان أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بمشاركة مشاركين متخصصين من جميع أنحاء العالم ساهمت مناقشاتهم في تشكيل الرؤية الوطنية وتحديد الاتجاهات لمبادرات الإصلاح التعليمي الممتدة بين رياض الأطفال والتعليم

٢. بشرى نيروخ، وكالة بترا للانباء، الأردن في يوم التَّعليم.. من «نظام الكتاتيب» الى مدارس عصرية و «صفر أمية»، ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢٣، متاح في:

https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=235386&lang=ar&name=news

مدى الحياة.[٣]

تتابعت وتوالت المؤتمرات والمبادرات لرأب الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات المجتمع وسوق العمل، اذ دفع تراجع مستويات التعليم الى تشكيل لجان ملكية ومبادرات حكومية ومدنية متلاحقة لاصلاح التعليم وتطويره بما يتواءم مع متطلبات العصر وحاجات السوق والتقدم التكنولوجي، ومن اهم هذه المبادرات:

- التعليم الإلكتروني منذ العام ١٩٩٩ الى عام ٢٠٠٥ تمت حوسبة جميع المدارس الحكومية وربطها إلكترونياً.
- تحسين البيئة التعليمية (رياض الأطفال) في العام ١٩٩٩: بنت وزارة التربية والتعليم حوالي ٤٠٠ روضة جديدة في أرجاء البلاد، وجرت إعادة تأثيث مئة روضة قائمة من خلال «إيرفكه» للدعم وأُطلق منهاج دراسي جديد للروضة.
- الرسالة الوطنية للتعليم ٢٠٠٢
- برنامج إصلاح التعليم من أجل الاقتصاد القائم على المعرفة ٢٠٠٣ بدعم متعدد المانحين ابرزهم البنك الدولي.
- مبادرة التعليم الاردنية: وهي مؤسسة غير ربحية أنشئت من أجل الربط بين قوة التكنولوجيا واستراتيجيات التدريس الحديثة، وهي إحدى مؤسسات الملكة رانيا العبدللّه التعليمية غير الربحية، وتعد كأول نموذج يجسّد الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص اطلق من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي والحكومة الأردنية خلال الاجتماع الاستثنائي للمنتدى الذي عقد برعاية جلالة الملك عبد اللّه الثاني في البحر الميت في حزيران عام ٢٠٠٣، أطلقت المبادرة بهدف دعم جهود الأردن في تحسين نوعية التعليم وتشجيع الإبداع وتطوير القدرات وبناء اقتصاد معرفي باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مائة مدرسة حكومية سميت لاحقاً «المدارس الاستكشافية» حيث تم تطوير البنية التحتية التكنولوجية في هذه المدارس والتي تمثلت بتوفير الشبكة اللاسلكية وتزويد المعلمين بجهاز محمول وجهاز عرض بالإضافة الى تطوير محتوى الكتروني ينسجم مع المناهج الاردنية ومساند لها وتدريب المعلمين على توظيف هذه المناهج بما يخدم العملية التعليمية التعلمية.ومن الجدير بالذكر ان أثر المبادرة قد طال ١٠٨ ألف طالباً وطالبة و٦ آلاف معلما ومعلمة.
- لجنة ملكية لبلورة إستراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية (٢٠١٦ – ٢٠٢٥): إشتملت الاستراتيجية في قطاع التعليم العام، على المحاور التالية: محور التعليم المبكر للأطفال، ومحور تطوير المناهج الدراسية، ومحور امتحان شهادة الثانوية العامة (التوجيهي)، ومحور تدريب المعلمين وأساليب التدريس، ومحور ادماج التكنولوجيا في التعليم، ومحور المتابعة والتقييم لمشاريع تطوير التعليم العام، وأوصت بتشكيل «هيئة عليا شبه مستقلة لتطوير المناهج الدراسية» تتشكل من مختصين في وزارة التربية والتعليم وخبراء آخرين من ذوي الكفاءات والخبرات التربوية والأكاديمية والعلمية، والمطلعين على تجارب الأمم المتقدمة في هذا المجال، بحيث تتم عملها على مرحلتين المدى القريب والبعيد، ويكون للهيئة صفة تشريعية واستقلالية تمكنها من وضع سياسات محددة للمناهج ومتابعة تأليفها

٣ Mohammad Sakarneh, Jordanian Education Reform between the Ideal and the Actua, The International Institute for Science, Technology and Education (IISTE), SSN 2224-607X (Paper) ISSN 2225-0565 (Online), Vol.4, No.20, 2014.p65

وتدريسها والتأكد من مطابقتها للسياسات الموضوعة، وتهدف الهيئة الى تنقيتها من الأفكار المتطرفة التي تشكل خطراً على المجتمع مع التأكيد على مفاهيم التسامح والتعايش والتعاون واحترام الآخر وترسيخ الانتماء الوطني والقيم الإنسانية والتركيز على المهارات اللغوية ومهارات التفكير النقدي البناء والاستنباط والاستكشاف بدلاً من أسلوب التلقين والحفظ بالإضافة إلى مواكبة المستجدات التعليمية والتربوية الحديثة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية.

- الورقة النقاشية السابعة للملك عبدالله الثاني في نيسان ٢٠١٧ المعنونة: «بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة»، اكدت الرؤية الملكية أن الوصول إلى نظام تعليمي حديث، يشكل «مرتكزاً أساسيا في بناء مستقبل مزدهر»، لكنه أكد أهمية الاعتراف بالتحديات وبذل الجهود لتجاوزها، «لا يمكننا في ظل هذا الواقع، أن نغفل عن التحديات الكبيرة التي يواجهها قطاع التعليم»، وحث المؤسسات التعليمية إلى استخدام أحدث الأساليب التعليمية، واعتماد مناهج دراسية تفتح أمام أبنائنا وبناتنا أبواب التفكير العميق والناقد؛ تشجعهم على طرح الأسئلة، وموازنة الآراء؛ تعلمهم أدب الاختلاف، وثقافة التنوع والحوار؛ تقرّب منهم أساليب التعبير، وتنمّي فيهم ملكة النظر والتدبر والتحليل، وكذلك بمعلمين يمتلكون القدرة والمهارات التي تمكنهم من إعداد أجيال الغد، وإن التطوير بات «ضرورة أملتها الظروف، بل متى لم يكن كذلك؟ فها هي صفحة التاريخ وتجارب الأمم تثبت آلا محيد عن التغيير، ولا مصير إلا إليه، فالتغيير يفرض نفسه، ويثبت ذاته، ويمضي غير عابئ بمن يخشونه».

طرأ تحسن نسبي في البنية التحتية وتطور في بعض المؤشرات التعليمية ببلوغ معدل الإنفاق العام على التعليم العام في الاردن ٢٠,١٢ ٪ من موازنة الدولة في العام ٢٠٢٠م، فيما بلغ معدل الانفاق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي نحو٣,٨٪، وزيادة نسبة الالتحاق الاجمالية بالتعليم ما قبل المدرسي «كي جي ٢» ٨٤ ٪، ونسبة الالتحاق الاجمالية بالتعليم الاساسي ٩٨,٥ ٪، وكذلك نسبة الالتحاق الاجمالية بالتعليم الثانوي ٨٠ ٪، ونسبة الالتحاق بالتعليم المهني ٣,١٢٪ وتستهدف الخطة الاستراتيجية للوزارة رفعها الى معدلات اكبر، وحصل الأردن على المركز الأول في التعليم في العام ٢٠٠٨م على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحسب تقرير صدر عن البنك الأول الدولي نفذ في ١٤ دولة، كما أشار التقرير إلى أن الأردن لا زال يعاني من فجوة كبيرة في نوعية وجودة التعليم وربط مخرجاته مع سوق العمل.[٤] والغرف الصفية في المدارس الحكومية بدون أساليب التعليم التكنولوجية الحديثة إذ أن ٢١٪ من المدارس تفتقر إلى خدمة الإنترنت، و٧٩٪ منها التي تتوفر فيها خدمة الإنترنت تعاني من بطء الخدمة.[٥]

وتظهر نتائج دراسة البرنامج الدولي لتقييم الطلبة ضعفا في نتائج مستوى الطلبة في القطاعين؛ العام والخاص، حيث يقع مستوى الطلبة في القطاعين ضمن المستوى المتدني، واصبح تركيز التعليم الخاص بعيدا عن المنظومة التعليمية، اذ تهتم بعض المدارس الخاصة بالمرافق على حساب مستوى التعليم، كتوفير المسابح، وفي الوقت نفسه ليس لديها مختبرات للعلوم، على الرغم من نمو قطاع المدارس الخاصة وانتشارها، لا تزال خاضعة لقانون التربية والتعليم رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته لتصنيف المؤسسات التعليمية الخاصة إلى فئات يحدد لكل منها الحد الأعلى للرسوم والأجور التي تتقاضاها من أولياء الأمور، والحد الأدنى لرواتب المعلمين، دون أن يكون

٤. موسى خليفات، النعيمي: ١٢٫٢٠ بالمئة نسبة الإنفاق العام على التعليم من موازنة الحكومة، وكالة بترا، ١/٢/٢٠٢٠، متاح في:
file:///C:/Users/user/OneDrive/Desktop/%D9%85%D9%84%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B9%D9%8A%D9%85%D9%8A_%2020%D8%B112%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9%20%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D9%85%D9%86%20%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9.html

٥. الاستراتيجية الوطنيّة لتنمية الموارد البشرية ٢٠٢٥ –٢٠١٦، ص ١١٨.

هناك تفصيلات أخرى تتعلق بالرقابة على جودة التعليم المقدم في هذه المدارس، كما لم تكن الرقابة على النظام التربوي في هذه المدارس كافية، ولا توجد أي رقابة إشرافية على المدارس الخاصة من قبل وزارة التربية والتعليم في بعض المحافظات، وتقتصر الرقابة على هذه المدارس على الجانب الإداري مثل الحصول على رخص الأبنية والتراخيص، والجدير بالذكر لم يكن جودة التعليم المعيار الوحيد لتفضيل المدارس الخاصة على المدارس الحكومية احيانا، يضاف اليه عوامل اخرى كغياب الأمان، والتسرب في المدارس الحكومية. [٦]

فرضت تداعيات جائحة كورونا منذ عام ٢٠٢٠ إجراءات احترازية للحد من انتشار الفيروس في الأردن من ضمنها التحول نحو التعلم الإلكتروني (عن بُعد)، استطاع الاردن ان يحقق استجابة جيدة ويتجاوز اثارها في بعض النواحي بسبب اعتماده في مطلع الالفية نظام التعليم المدمج الذي يقر نأب التكنولوجيا تجاوزت المكان وساهمت في تنويع مراكز التعلم التقليدية بحيث باتت تتكوّن الآن من مساحات وشبكات تعلّم متعدّدة "الترابطية" عبارة عن مساحات تعلمية يمكن الوصول إليها بحرّية ومرونة يتولى الطالب بنفسه جزئيًا توجيه عملية اكتساب المعرفة.[٧] الا انه اخفق في جوانب اخرى، اذ اعلنت وزارة التربية أن ١٠٠ ألف طالب لم ينخرطوا في نظام التعليم عن بُعد لعدم امتلاكهم التجهيزات وأدوات التعليم عن بعد، وأن ١٦٪ من الطلبة لم يستطيعوا الاستفادة من المنصة، ومن دلالات ومؤشرات وجود وجود خلل كبير في العملية التعليمية والحاجة الى المعالجة، التزايد المطرد لاعداد المراكز الثقافية والدروس الخصوصية والبطاقات والمنصات التعليمية.

لم يحقق تنوع المبادرات وتعددها وتدفق المساعدات والمنح التي تعنى بالقطاع التعليمي والتربوي في الغالب النتائج المرجوة بتحسن جودة التعليم ومخرجاته، فالتطور لايزال بطيء واقل من المأمول، والفرق شاسع بين الخطط وما ينفذ على ارض الواقع، ولاتزال ذات التحديات تراوح مكانها، فضلا عن بروز تحديات جديدة في عالم معاصر متغير يسابق الزمن لتحقيق أهدافه.

لقد أكد تقرير حول التعليم في العالم العربي صدر عام ٢٠١٨، وشارك في اعداده عدة شخصيات عربية منها نائب الرئيس للدراسات في مؤسسة كارنيغي ووزير الخارجية الاردني الاسبق الدكتور مروان المعشر؛ أن «النظم التربوية العربية لا تشجع (بل إنها لم تصمم لتشجع) روح المواطنة الديمقراطية التشاركية في جوانبها كافة، بدلاً من ذلك، تركز على التعلم بصفة عامة، ويشدد أكثرها بصورة أضيق على اكتساب مادة معرفية محددة ومتفق عليها، وتصمم النظم المدرسية لاستخدام مادة أكاديمية محددة ونتيجة لذلك، يشجع المدرسون على تعليم مهارات إدراكية متدنية تقوم على التذكر والاستيعاب على حساب المهارات الأكثر رقياً (في مجالات التطبيق، والتحليل، والتوصيف، والتقويم، والتفكير النقدي)، ومن ثم تنتج تلك النظم خريجين يحملون مؤهلات، لكنهم لا يملكون منظومة المهارات الضرورية للتصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات العربية، أو حتى لتلبية احتياجات سوق العمل، وهي الهدف المعلن لكثير من الجهود الإصلاحية الأخيرة».[٨]

يرى المعشر أن « معركة تطوير نظم التعليم في المنطقة ليست معركة سياسية كما يحلو للبعض

٦. عمار الشقيري، كيف هيمنت المدارس الخاصة على "سوق" التعليم، ٣١ تشرين الاول ٢٠٢٠، متاح في:
https://www.7iber.com/society/%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86/

٧. شيخة جبر آل ثاني وآخرون، على خط تجديد والإبداع البحث عن مسارات مبتكرة للإصلاح التربوي العربي، مركز مالكوم كير- كارينغي، ٢٩تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٢، متاح في:
https://carnegie-mec.org/2022/11/29/ar-pub-88504

٨. مروان المعشر، اصلاح التعليم: اي عالم عربي نطمح اليه، مركز مالكو كير- كارينغي للشرق الاوسط، ٢ اذار ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط:
https://carnegie-mec.org/2020/03/02/ar-pub-81292

تصويرها، بل هي معركة وجودية نحاول فيها نحن وقف الانحدار الكبير في نمو مجتمعاتنا بما سيؤدي إلى تغييب الأمة كلها وتخلفها... والمشكلة الأهم هو في نمط تفكير أحادي يسود العالم العربي منذ زمن، تفكير ينظر إلى أي عملية إصلاحية للتعليم على أنها إمَّا ضد الثوابت الدينية أو العادات الاجتماعية، أو محاولة خارجية لتغيير الثقافة العربية، وإصرار حكومات عربية على إدارة النشاط الاقتصادي، بدلاً من تركه للقطاع الخاص، وسيطرتها على عملية القرار السياسي، بحيث باتت طاردة لطاقات عربية قادرة، لو ترك لها المجال، على إحداث تحولات نوعية في المجالات التعليمية والتكنولوجية والاقتصاد الرقمي في العالم العربي».

على الرغم من اطلاق خطط التطوير والاصلاح والمبادرات التعليمية المتعددة، والاستفادة من المساعدات والمنح الدولية شهدت هذه المرحلة تراجع النظام التعليمي في الأردن واتسمت بـ :

- التركيز على الكم وتدني مستوى نوعية وجودة التعليم.
- عدم مواءمة مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل.
- تراجع مستوى الكوادر التعليمية (المعلم ، المدير ، المشرف التربوي).
- تحديد النمو المهني للمعلم، وضعف مهاراته وتأهيله، وتراجع مكانته الاجتماعية وتواضع دخله المادي.
- معظم الانفاق الحكومي على التعليم يتجه للرواتب والاجور، لقد بينت دراسة اجرتها منظمة اليونيسف في ٢٠١٩م بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنّ «٩٣ ٪ من نفقات وزارة التربية والتعليم يذهب الى بند «الأجور»، و٥ ٪ يذهب الى السلع والخدمات، و٢ ٪ نفقات أخرى»، وهذا ما تعتبره اليونيسف عالميا «استخدام غير فعال للموارد، إذ أنه يترك مبلغًا غير كاف للإنفاق اللازم لتحسين نوعية التعليم»، مشيرة الى أنّ ارتفاع الانفاق على الأجور أكثر من ٨٠ ٪ في أي موازنة تعليم يعتبر استخدام غير فعال للموارد.[٩]
- اكتظاظ الطلبة في المدارس الناجم عن الزيادة السكانية الكبيرة، وموجات اللجوء المتلاحقة بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، والحرب الامريكية على العراق في٢٠٠٣م واللجوء السوري ٢٠١١م، يعتقد في هذا الوضع ان مسؤولية وزارة التربية والتعليم هي إستيعاب الطلبة الجدد وتعليمهم ولو بالحد الأدنى وليس محاولة توفير الفرصة التعليمية النوعية لهم.
- إن أغلب المبادرات الفاعلة التي تعنى بالتعليم هي مبادرات ملكية.
- تغييب مبدأ المسؤولية الاجتماعية، وانعدام المشاركة المجتمعية في السياسات التعليمية.
- ظهور منظمات المجتمع المدني التي تعنى بالتعليم، وتدفق المساعدات والمنح المالية الخارجية الى قطاع التعليم.
- اندلاع استقطاب حاد بين شرائح المجتمع واركان العملية التعليمية ومنظمات المجتمع المدني حول الغاية من الاصلاح التعليمي وسبله وكيفيته ودوافعه وادواته ومدى ارتباطه وتأثره بالعامل الخارجي والاملاءات والشروط السياسية والثقافية الدولية، بينما يراه البعض ضرورة ملحة يراه البعض الاخر مؤامرة خارجية.

٩. سماح بيبرس، الاجور تستحوذ على ٩٣٪ من الانفاق على التعليم، صحيفة الغد، ٢٢ شباط ٢٠٢٠.

دور منظمات المجتمع المدني في تطوير العملية التربوية في الأردن

غاب مفهوم المجتمع المدنيّ فعليّا عن مظاهر الحياة في الأردن حتى ظهر في الثمانينيات، بعدما شهدت الأردن أزمة اقتصادية غير مسبوقة في العام ١٩٨٩م تمثلت في ارتفاع الأسعار والبطالة وازدياد جيوب الفقر وهبوط سعر صرف الدينار الأردني، مما كان له انعكاسات سلبية كبيرة على حياة المواطنين، الأمر الذي أدى إلى حدوث انتفاضة شعبية عرفت بـ «هبة نيسان» انطلقت شرارتها في مدينة معان جنوب الأردن، وامتدت إلى مناطق مختلفة داخل البلاد، وعلى إثرها قرر الملك الحسين اتخاذ عدد من الإجراءات تهدف إلى تحقيق إصلاح سياسي وتصويب الأوضاع الاقتصادية، وأعلن عن إجراء انتخابات نيابية في نفس العام شاركت فيها جميع القوى السياسية، كما تم تشكيل لجنة ملكية لصياغة الميثاق الوطني الذي صدر في عام ١٩٩٠م، وأسس لبناء علاقة ايجابية بين الدولة ومؤسساتها المختلفة من جهة والشعب من جهة أخرى، وفي أعقاب ذلك تم إصدار قانون جديد للأحزاب السياسية في عام ١٩٩٢م، وتضاعف عدد الجمعيات، وظهرت منظمات معنية بحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية.[١٠]

هناك علاقة طردية بين غياب الحاكمية السياسية والاقتصادية وبين تنامي تأثير منظمات المجتمع المدني في المجتمع وقدرتها في التأثير على الحياة العامة في الأردن، وبين قدرة منظمات المجتمع المدني بالتأثير على الرأي العام الأردني وحشده لدعم وتأييد مطالبها في مواجهة سياسات الحكومة.

ومع تتابع الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية داخل الأردن وفي الإقليم، صدر في العام ٢٠٠٢م وثيقة الأردن أولا، التي دعت جميع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات المهنية لإعادة هيكلة أولوياتها والتركيز على الشأن الداخلي الأردني بالدرجة الأولى وعلى قاعدة جديدة تقوم دعائمها على تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ودعم الإنتاجية ومحاربة الفقر والبطالة وتحسين مستوى معيشة المواطنين والتوجه نحو تبني قضايا الوطن كافة.

فوصل عدد مؤسسات المجتمع المدني في العام ٢٠٢٣م إلى ٦,٦١٢ جمعية الفاعل منها اقل من ٩٪[١١]، و١,٤٠٠ شركة لا تهدف إلى الربح، و١,٥٠٠ جمعية تعاونية و٢٥٠ جمعية فرع لجمعية أجنبية.[١٢]

لقد برزت الحاجة لدور منظمات المجتمع المدني في دعم قطاع التعليم لسد الفجوة الناجمة عن التمدد المستمر في الطلب على التعليم، وبين ضآلة الموارد الحكومية المخصصة لتطويره، والقصور في نجاعة السياسات الحكومية المنفردة في ادارة قطاع التعليم، الا ان تساهل الحكومة في ولوج منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية – التي تتلقى تمويل خارجي – في القطاع التعليمي، اثار توجس وريبة الرأي العام وسائر القوى النشطة والنخب الاعتبارية في المجتمع.

ان مراجعة تاريخ العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني في الاردن تشير إلى أن سمة التوتر والشك والغموض كانت هي السمة الأبرز التي حكمت العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات المتعاقبة في الأردن، ولعل ذلك يعود إلى ضعف سيادة القانون وعدم الالتزام بنصوص الدستور في بعض الأحيان وسوء تفسيره وعدم تطبيقه على ارض الواقع في أحيان أخرى، مما

---

١٠. هاني الحوراني وحسين أبو رمان، تطور المجتمع المدني في الأردن وواقعه الراهن، الجزء الأول عمان، دار سندباد للنشر ومركز الاردن الجديد للدراسات، ٢٠٠٤، ص٦٥.

١١. عمر كلاب، ضرورة المجتمع المدني وخطورة بعض منظماته، صحيفة الراي الاردنية، ٢٠٢٣/٧/٥.

١٢ . ورقة موقف صادرة عن منظمات المجتمع المدني الأردني إزاء التطورات الأخيرة المتمثلة بتضييق مساحات المجتمع المدني وتغيرات آليات الموافقة على التمويل ، التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف)،١٧/٤/٢٠٢٣ ، متاح في :
https://ardd-jo.org/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%d9%88%d8%b1%d9%82%d8%a9-%d9%85%d9%88%d9%82%d9%81-%d8%b5%d8%a7%d8%af%d8%b1%d8%a9-%d8%b9%d9%86-%d9%85%d9%86%d8%b8%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af/

أسفر عن ضبابية وغموض القوانين المنظمة للعلاقة بين الطرفين، التي تسمح بتأويل النصوص، وتداخل المسؤوليات ومحاولات الحكومات المختلفة التغول على استقلالية منظمات المجتمع المدني، وحصرها في إطار معين كتابع للحكومة وسياساتها العامة.

ومن ابرز التحديات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني: أن ٨٤ ٪ من المجتمع المدني يرون ضرورة توحيد المرجعيات المشرفة على عمل المنظمات، وأن ٥٠ ٪ يواجهون صعوبات في التعامل مع البنوك خلال فترة التسجيل وفتح الحسابات البنكية، فيما رأى ٩٢ ٪ بأن الرقابة على التمويل يجب أن تكون لاحقة وليست سابقة، واعتبرت المنظمات، بأن لا وجود للشراكة المؤسسية بين المجتمع المدني والحكومة، خاصة في ظل جائحة كورونا، وتعتقد ٢٧ ٪ من منظمات المجتمع المدني إن وزارة الداخلية من أكثر الجهات المعيقة لتنفيذ أنشطة عمل المجتمع المدني.[١٣]

لذا افضت العلاقة التناغمية بين السلطة التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني المدعومة من الخارج خلافا للنمط السائد الى تشكل رأي عام متأهب وحذر تجاه سياساتها ودورها في اصلاح التعليم، ويرى في دورها تهديد للثقافة والهوية الاردنية، ويتطلع الى انحصار دورها بالمساندة في تطوير البنية التحتية والدعم التقني، واستبعادها من الامور الفنية وتحديث المناهج وحصرها بالكوادر والكفاءات اردنية، ومما زاد من تفاقم المخاوف من دور منظمات المجتمع المدني تعاقد وزارة التعليم مع شركات اجنبية لاعداد المناهج ومنها شركة هاربر كولنز البريطانية التي تعود ملكيتها الى روبرت موردوخ المعروف بايديولوجيته السياسية التي تتعارض مع المرجعية والهوية العربية الاردنية.

تعتبر قضية المناهج هي أهم قضايا التغيير المطروحة، ان تغيير المناهج يفرض نفسه، فمسألة التطوير والتنمية ضرورة حتمية يفرضها التقدم والتطور التكنولوجي، كما أنها من أكثر القضايا إثارة للجدل، ففي حين تركز بعض المنظمات على تغيير المناهج، يتساءل الرأي العام، ما هي طبيعة التغيير وحدوده ؟ وهل ينسجم مع قيم ومبادئ والثقافة الهوية الأردنية؟

طرحت نقاشات حول الجدوى من انشاء المركز الوطني لتطوير المناهج الذي تم تأسيسه بإرادة ملكية سامية، استجابة لتوصيات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ٢٠١٦ -٢٠٢٥ بهدف الإصلاح التربوي وتطوير المناهج والكتب المدرسية، بالرغم من وجود إدارة المناهج والكتب المدرسية في الوزارة.

لم يقتصر النقد للمركز على منظمات المجتمع المدني والنخب المجتمعية، بل تجاوز الى اعتراض وزير التربية والتعليم السابق تيسير النعيمي اثناء تأدية مهامه كوزير في العام ٢٠١٩م «لماذا المركز الوطني لتطوير المناهج "مرجعيته" رئاسة الوزراء وليس وزارة التربية والتعليم؟». مما يظهر ان المركز ينازع الوزارة صلاحيتها وتفوق سلطته سلطتها ويؤدي الى خلل بنيوي وهيكلي في العلاقة بين المركز والوزارة بالرغم انها السلطة التنفيذية المعنية بتنفيذ وتطوير سياسات التعليم، ولاسيما بعد السماح في تعديلات عام ٢٠٢٢ للمركز الوطني بقبول التبرعات والهبات المقدمة له من المانح الأجنبي شرط موافقة رئاسة الوزراء.

اتسمت بعض تعديلات المناهج بالسطحية والاستعجال في تنفيذها دون دراسة او تخطيط: لقد ظهر هذا جليا اثناء ازمة المناهج في تشرين الاول ٢٠١٩م، وافتقارها لاهم مبادئ النظريات العلمية (البنائية الاجتماعية، البنائية المعرفية) في اعداد المناهج والتطور النمائي للطفل وعدم تكييفها مع البيئة الاردنية، واقرار اطارها العام وواعتمادها وتنفيذها

١٣. هدى غبون، غالبية منظمات المجتمع المدني تدعو لتعديل آلية الحصول على التمويل الأجنبي للجمعيات، صحيفة الغد الاردنية ٢٨ نيسان٢٠٢١.

خلال ثلاثة اشهر فقط دون تدريب المعلمين عليها او اختبارها قبل طرحها للتدريس، الامر الذي ادى الى اعتراف الوزارة بالخطأ والتراجع وتعديلها تحت الضغط الشعبي .[١٤]

كما أثار إلغاء عضوية مفتي المملكة ونقيب المعلمين وممثل مجمع اللغة العربية من المجلس الأعلى لتطوير المناهج، الكثير من اللغط حول دور هذا المجلس وغاياته، فيما وضح رئيس المجلس الدكتور محي الدين طوق أن التعديل ليس القصد منه إزالة أي شخص، وفلسفة التعديل أن المجلس الأعلى لتطوير المناهج هو جسم ذو صفة عليا، ويجب أن يتضمن أكبر عدد ممكن من المختصين، حيث نصت التعديلات على عضوية وزير التربية والتعليم وسبعة من ذوي الخبرة يتم تعيينهم بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب رئيس المجلس الأعلى لتطوير المناهج، كما أن شطب مفتي المملكة بصفته الاعتبارية من عضوية المجلس الأعلى للمركز الوطني لتطوير المناهج لن يهدد الضمانات المجتمعية للرقابة على المناهج، حيث أنه عضو في مجلس التربية والتعليم الذي يقوم بدور الولاية والقرار النهائي في إقرار المناهج وتعديلاتها.

دوافع اصلاح التعليم

لقد ساهمت العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني القائمة على التشكيك وانعدام الثقة بخلق صورة نمطية سلبية مسبقة تشوه عمل منظمات المجتمع المدني في قطاع التعليم برمته، بل تجاوزت الى سبر غور دوافع الحكومة باطلاق سياسات تعليمية جديدة، استجابة لضغوطات خارجية بالمقام الاول وليس عملية مخططة مدروسة بعناية بما يتوائم مع حاجات وتطلعات المجتمع الاردني، اذ تستوجب المصلحة العامة قيام السلطات بتنظيم وتيسير السياسات التعليمية وفق ما تقتضيه البيئة والثقافة والهوية الاردنية للارتقاء بالبيئة التعليمية وتنشئة أجيال معرفية واعية قادرة على النهوض بالمجتمع والدولة، بعيدا عن الأجندات السياسية والصراع الأيديولوجي والاملاءات الخارجية، وعدم تسخير اعادة هيكلة التعليم كأداة لتحقيق اهداف ومآرب وأجندات سياسية، ووضعه تحت الوصاية الخارجية.

العوامل الخارجية، ومن ابرزها:

- **الضغط الامريكي**: وضعت احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الامريكية المناهج العربية تحت المجهر، وأنشئت عدة مراكز لمتابعة المناهج التي يدرسها المسلمون، ومن أهم هذه المراكز impact, memry وأشهر الكتاب ستيفن ايمرسون، حيث أرجعت بعض المراكز الأمريكية ان سبب التفجيرات هو التطرف في النظام التعليمي القرآني والدين الاسلامي.

شهدت المناهج الدراسية فى كثير من الدول العربية عموماً عملية تحديث شاملة؛ تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية اهمها ضغط الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت في مشروعها الاستراتيجى « الشرق الأوسط الكبير» فى الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ ضرورة تحديث وتطوير الدول العربية مناهجها الدراسية، وقدمت المساعدات الفنية والمالية اللازمة للتطوير بما يتوائم مع مفاهيمها وقيمها السياسة(نبذ قيم العنف والتطرف والإرهاب

١٤. انور الزيادات، مناهج مثيرة للجدل في الاردن، العربي الجديد، ٥/١١/٢٠١٩، متاح في:
file:///C:/Users/user/OneDrive/Desktop/%D9%85%D9%84%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%AC%20%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20-D9%85%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%84%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86.html

والكراهية وغرس قيم التسامح واحترام الآخر والديمقراطية وحقوق الإنسان).[١٥]

ومما زاد الالتباس بأن عملية تطوير المناهج لم تنبع من متطلبات الحاجات الاردنية ومواكبة للتطور التكنولوجي، انما استجابة لبعض التقارير الدولية خاصة التقارير الامريكية التي تنتقد المناهج العربية، وتصفها بالتشدد وتحث على ضرورة تغييرها، ما حددته الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ان من اهداف المركز(تنقية المناهج من الأفكار المتطرفة التي تشكل خطراً على المجتمع)، وهذا يعتبر اتهام ضمني للقيم والمباديء الدينية والوطنية الاردنية وواضعي المناهج السابقة بالتطرف.

- **العولمة**: لا تعترف العولمة بالحدود الجغرافية للدول لقد امتدت وتوسعت وشمل تأثيرها وسطوتها كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودفعت الضغوط الخارجية والعوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية الوطن العربي الدخول الى عصر العولمة دون تهيئة او رؤية واضحة للتعامل مع التحديات والمخاطر والفرص للمرحلة الجديدة، اذ شهد دور الدولة في ظل العولمة تحولات جذرية اعادت تعريف دورها ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والامنية وحدود ونطاق عملها مما ادى الى تآكل سلطتها، وتعذر على الحكومات ان تقوم بوظائفها وادوارها بكفاءة وفاعلية، وبرز دور المجتمع المدني كشريك للحكومة في التنمية.

يعتبر المجتمع المدني العربي هبة عصر العولمة لقد وفرت له تقنية الاتصالات الحديثة حيز ادنى من الاستقلال عن النظم العربية التسلطية ووفرت له الدعم المادي والسياسي الخارجي، وبقي مدينا للقوى الكبرى والمجتمعات الداعمة له، لم يستطع ان يستقل عنها ويبني قواعد داخلية صلبة، تنبع قوته من مدى قدرته على الربط بين الداخل والخارج ونقل مآسي المجتمع المحلي الى الساحة الدولية ويستمد من هذه الساحة نفسها معايير عمله وصيغه وموارده وأهدافه وقوته معا، فهو» ثمرة العولمة العربية وأداة إعادة إنتاجها بشكل موسع كعولمة تبعية في الوقت نفسه». [١٦]

دفعت التفاعلات العالمية إلى نمو التجارة الدولية وحرية تبادل الأفكار والمعلومات والتكنولوجيا، التي جعلت التعليم من اكثر القطاعات تأثرا بالعولمة وادواتها، أن التعليم « أصبحت وسيلة أولية للعولمة وحاضنة لعملائها» إن أنظمة التعليم الوطنية قد تغيرت تغيرا ملحوظا بسبب عمليات العولمة وأن معظم التغيرات التي حدثت مؤخرا في التعليم يمكن أن تعزى إلى الآثار والاستجابات للعولمة، بسبب تعزيز تأثير المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية على السياسة العامة للدول، وبعد ان كان ينظر للتعليم شأن وطني، اصبح ينظر له كسلعة دولية.[١٧]

المنظور الليبرالي لاصلاح التعليم:

لقد هيمنت الأيديولوجية الليبرالية وفلسفتها الاقتصادية على كافة دول العالم وفي كافة

---

١٥. داليا أنور حمادة عراقي ؛ المعونات الأمريكية كاداة لنشر الديمقراطية فى الخارج فى الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠١٢ : دراسة حالة مصر ، اطروحة دكتوراه- جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٧.

١٦. برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ورقة مقدمة الى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا حول «تأثير العولمة على الوضع الاجتماعى فى المنطقة العربية "، (بيروت: ١٩-٢١ آنون أول/ ديسمبر ٢٠٠٥)، ص١٧.

١٧. Khalaf Al'Abri, The Impact of Globalization on Education Policy of Developing Countries: Oman as an Example, Literacy Information and Computer Education Journal (LICEJ), Volume 2, Issue 4, December 2011.pp491-493.

المجالات، وانسجمت دول العالم على الرغم من اختلافاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع قيم ومباديء الليبرالية، وبات ينظر الى التعليم انه سلعة منتجة تساهم في النمو الاقتصادي، وتحول الخطاب الإصلاحي لسياسات التعليم الى خطاب تنافسي يدور حول الجودة والانتاجية، وبدلا من ان ترتكز مناهج السياسات التعليمية حول الطالب (المتعلم) تمركزت حول (الاقتصاد)، ولقد اكد كينث سولتمان ان إعادة هيكلة الليبرالية الجديدة للتعليم القائم على (الخصخصة، والمعايرة للامتحانات والمناهج والمعرفة) لا تعالج مشكلات التعليم من خلال المصلحة العامة، والقيم الإنسانية المشتركة، والخطاب الديمقراطي للمجتمع المدني، انما من منظور ثقافة السوق وقيود الأيديولوجية السائدة المتعلقة بالشركات وكفاءة السوق.[١٨] وهذه نظرة متحيزة لا تعتمد على جوهر العملية التربوية وقواعدها الاساسية.

عمدت الليبرالية الجديدة الى إعادة النظر في أهداف التعليم وفقا لمفهوم الليبرالية الجديدة من الناحية الاقتصادية وتهميش قضايا التعليم الأخلاقية والثقافية بالكامل او جعلها ثانوية، وتوجيه التعليم نحو تلبية متطلبات الاقتصاد العالمي، لا بد من ربط التعليم بشكل دائم بالأهداف العملية لتنمية الرأس المال البشري، والتشديد على فكرة اقتصاد المعرفة القائمة على الطبيعة المتغيرة بين إنتاج المعرفة وتطبيقها التجاري، الامر الذي ألحق أضرار بدور التعليم الرامي إلى تحسين الظروف الأخلاقية والاجتماعية، أداة للإنتاجية والنمو الاقتصاديين، كما لم تعد الانظمة الوطنية قادرة على ان تحدد اولوياتها وسياساتها التعليمية وفقا لتقاليدها الثقافية والتاريخية، وباتت تخضع لتحليلات المنظمات والوكالات الدولية وتوصياتها. [١٩]

ادت النزعة المركزية في جهود الإصلاح الصادرة من القمة إلى القاعدة، الراغبة (إصلاح التعليم لتلبية احتياجات اقتصاد معولم) إلى شعور المربيين والمتعلمين بأن الخيار الوحيد أمامهم هو إما التقليد الاعمى للغرب أو الرفض القاطع للأفكار الغربية، واستمرارية النظام التعليمي بتخريج مواطنين متمردين وغاضبين مستعدين لقبول أفكار تخريبية، ومهاجرين محتملين بدلا من أن يساهموا في تنمية مجتمعاتهم تبني نسخة مثالية للآخر(يتفوق أخلاقيا وتكنولوجيا).[٢٠]

يرى الخبير التربوي نصري الطرزي أن تزامن أزمة الخليج، والخصخصة، والأزمة الاقتصادية، خلق الفرصة لصعود المدارس الخاصة وتراجع الحكومية « دولة مش قادرة تغطي الطلاب الجداد اللي أجوا، وفي سوق خصخصة، صار كل شي سلعة، مثل التعليم، وكانت نتيجته المنطقية إنه الدولة مش قادرة تغطي، فدخل القطاع الخاص بمدارس تستهدف الربح، ولا تختلف نوعيًا عن منهجية المدارس الحكوميّة في الغالب الأعم» [٢١] لقد نما حجم التعليم الخاص بصورة تكاد تضاهي حجم التعليم الحكومي، وفقا لدائرة الإحصاءات العامة الحكومية بلغ عدد المدارس في مختلف أنحاء المملكة ٧٣١٥ مدرسة من بينها ٤،٠٥ مدرسة حكومية و٣،٩٣ مدرسة خاصة.

---

١٨. مصطفى احمد شحاتة احمد، بعض التوجهات المعاصرة. سياسة إصلاح التعليم قبل الجامعي بمصر في عصر الليبرالية الجديدة: دراسة نقدية، مجلة البحث في التربية وعلم النفس. كلية التربية جامعة المنيا. المجلد ٣٣، العدد ٤، اكتوبر ٢٠١٨، ص ٣٥٨-٣٦٠.

١٩. فزال رزقي، العولمة والوهمية الليبرالية في الإصلاح التعليمي الجديد، سلسلة أوراق العمل بشأن البحث والاستشراف في مجال التعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، شباط/ فبراير ٢٠١٧، ص ٣-١٠.

٢٠. ناثان براون ومروان المعشر، انخراط المجتمع في إصلاح التعليم العربي: من التعليم إلى التعلم، مركز مالكوم كير- كارينغي للشرق الأوسط،٢٠١٩/١/٢١، متاح في:
https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78166

٢١. عمار الشقيري، كيف هيمنت المدارس الخاصة على "سوق" التعليم، ٣١ تشرين الاول ٢٠٢٠، متاح في:
https://www.7iber.com/society/%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86/

- مواكبة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ :

تهدف هذه الخطة التي صدرت في العام ٢٠١٥ إلى تحديد اتجاه السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية، تشكّل إطارًا عاما يوجه العمل الإنمائي العالمي والوطني، واحد اهم اهدافها التعليم الجيد، ومن ابرز غايات تحقيقه ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وزيادة عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية (منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية) في البلدان المتقدمة النمو.

وتعتبر الأمم المتحدة إطار التنمية المستدامة الأداة الأساسية لضمان تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في الأردن، ولقد خصصت ميزانية سنوية منذ العام ٢٠١٨ لتحقيق دعم الأردن في تحقيق أهدافه الوطنية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تقارب المليار دولار للاعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢ كان نصيب التعليم منها ما يقارب ٥٥ مليون دولار.[٢٢]

- الدراسات السابقة:

دراسة دينو وطوقان (٢٠١٦) بعنوان تقرير دراسة واقع المجتمع المدني (الاردن):[٢٣]

هدفت الدراسة الى توفير تحليل محدث مبني على التجربة الواقعية لقطاع المجتمع المدني في الاردن والتحديات التي يواجهها، وتوفير معلومات لعملية التقييم النصف مرحلية لبرنامج دعم مبادرات المجتمع المدني الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية وخطة عمله، ورفد برامج الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في مجال دعم المجتمع المدني بشكل عام بالمعرفة والمعلومات، وارتكزت عملية الدراسة على منهجية البحث النوعي، واستندت نتائج الدراسة على نقاشات أجريت في سياق اثنتي عشرة مجموعة تركيز، بالاضافة إلى مقابلات شبه منظمة أجريت مع ٧٣ مشارك/ة رئيسي في المفرق وإربد وعمان ومعان والزرقاء والطفيلة. وتم اختيار المشاركين من مختلف القطاعات، فشملت العينة مسؤولين من الحكومة الاردنية على مستويات الدولة والمحافظة والمجتمع المحلي، وأعضاء حاليين وسابقين من البرلمان الاردني، ورؤساء وأعضاء المجالس البلدية، ورؤساء وموظفين من منظمات المجتمع المدني، وخبراء ومتخصصين في شؤون المجتمع المدني (صحفيون وأكاديميون ومحامون، وشخصيات عامة) وممثلين عن مجتمع المانحين، وموظفين من المؤسسات الشريكة للوكالة الامريكية للتنمية الدولية.

وان منظمات المجتمع الوطني تساهم في ست أهداف وطنية (تنمية القطاع الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، وتحسين تقديم الخدمات والإصلاح السياسي. ومواجهة التطرف العنيف، والتعامل مع الأثر الإنساني والاقتصادي الاجتماعي لأزمة اللاجئين السوريين) وبشكل عام فإن مساهمات المجتمع المدني مجال في تقديم الخدمات أكثر من أي من الأهداف الستة الأخرى، وتم تقييم المساهمات على أنها محدودة في حالة تقديم الخدمات إلى ضعيفة جدا في حالة مواجهة التطرف العنيف.

---

٢٢. كيف تدعم الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة في الأردن ، متاح في:
https://jordan.un.org/ar/sdgs

٢٣. جيالن دينو وديما طوقان، تقرير دراسة واقع المجتمع المدني في الاردن، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) مشروع دعم المتابعة والتقييم (MESP)، ايار ٢٠١٦.

وقد خلصت الدراسة الى ان نشاطات المجتمع المدني في الأردن تتأثر بستة عوامل متغيرة سياقية ومتسقة أولا، الأزمة الإقليمية التي وضعت قضية الحفاظ على الاستقرار والأمن في أعلى سلم الأولويات، الأمر الذي أدى إلى تراجع المطالبات بالإصلاحات السياسية وإلى تراجع إستعداد السلطات لتنفيذ هذه الإصلاحات إضافة إلى إيجاد مخاوف أمنية مشروعة أدى إلى إعطاء السلطات المبررة المبررات لتقييد وتضييق الخناق على النشاطات المستقلة، وعززت استعداد العديد من المسؤولين للاشتباه بأي شكل من أشكال النشاط المدني المستقل، باعتباره تحديا مباشرا أو ضمنيا للدولة. ثانيا أزمة اللاجئين السوريين التي حرفت مسار نشاطات المجتمع المدني، عندما اضطرت منظمات المجتمع المدني أن تحذو حذو المانحين، وتعيد توجيه نشاطاتها نحو التعامل مع هذا التحدي الجديد، الأمر الذي كان في الغالب بعيدا عن رسالة المنظمات، وغير منسجم مع نقاط قوتها وضعفها. ثالثا: انتشار حالة انعدام الثقة والريبة السائدة في أوساط العديد من الجهات الحكومية فيما يتعلق بالمجتمع المدني، وقد تواجه المنظمات غير الحكومية العاملة في مناطق جغرافية حساسة أو معرضة للخطر، تدخلا من السلطات الأمنية، كما يتم استخدام أشكال متعددة من المضايقات والترهيب كأن يتم إجراء عملية تدقيق تفصيلية لحسابات وقيود منظمات المجتمع المدني أو إطلاق حملات التشهير التي تتضمن نشر إشاعات مغرضة ضد قيادات منظمات معينة. رابعا: الدور الحاسم الذي تلعبه السلطات التقديرية القوية، والعلاقات الشخصية والنفوذ السياسي، فالقوانين التي تتحكم بشكل بصيغة نشاطات المجتمع المدني تحتوي على أحكام ونصوص مبهمة، وتحتمل تفسيرات متناقضة، الأمر الذي يعطي المسؤولين سلطة تقديرية كبيرة في تنفيذ هذه الأحكام. خامسا: حجم الدعم الذي يمكن أن يوفر مجال تركيز أو تخصيص منظمة المجتمع المدني وقدراتها على دعم أو تكملة الجهود الحكومية. كلما ازداد حجم الدعم هذا، كلما ازدادت المساحة التي تتيحها السلطات لهذه المنظمة. سادسا: يلعب الموقع الجغرافي للمنظمة دورا كبيرا فالمنظمات القائمة في عمان تتمتع بحرية أكبر لإقامة نشاطات ذات وضع خاص وعقد لقاءات وتجمعات عامة بشكل يفوق بدرجة كبيرة ما هو مسموح للمنظمات القائمة في المحافظات.

- دراسة ياسين(٢٠١٠) بعنوان دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في الأردن:[٢٤]

هدفت الدراسة التعرف إلى الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم بالأردن، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الزيارات الميدانية وإجراء المقابلات الشخصية مع إدارة المنظمات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية العاملة في مجال التعليم ثم أخذ عينة قصدية من أربع منظمات غير حكومية محلية ودولية مختصة بالتعليم خاصة رياض الأطفال ومرحلة التعليم الأساسي وقد بينت الدراسة أن هناك مشكلة لنظرة أفراد المجتمع وثقافته حول مفهوم المنظمات غير الحكومية بالتالي يجب السعي إلى تغيير ثقافة المجتمع ونظرته نحو وجود هذه المنظمات من خلال عقد الندوات والمؤتمرات التي تنظمها المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع مؤسسات القطاع العام.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المنظمات غير الحكومية لها تأثير على عملية التغيير الإيجابي، ويعتبر التمكين والتنمية المجتمعية من الأهداف الاستراتيجية لها، وذلك عن طريق تفعيل برامج تربوية تعليمية خاصة بفئات عمرية مختلفة، أهمها مرحلة رياض الأطفال والتعليم الأساسي، مما حقق بشكل إيجابي تغيير الفكرة في تقبل وجود المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، والإيمان بدورها وهدفها، حيث ارتفعت

٢٤. ليلي ياسين، دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في الأردن، رسالة ماجستير، كلية العلوم التربوية، الجامعة الهاشمية، ٢٠١٠.

نسبة الالتحاق بالمدارس، وانخفضت نسب الأمية، إضافة إلى التحسن والتطور المطبق على المدارس من أنظمة ومناهج وأبنية، كذلك التطوير الحاصل في أساليب التعليم والتدريس والتدريب، إلا أنها تعاني من مشكلة نقص التمويل في دعم برامجها ومشاريعها المستمرة.

- **دراسة سالم (٢٠٠٤) بعنوان « المجتمع المدني ودوره في الاصلاح»** :[٢٥]

تهدف إلى دراسة تطوير وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في ظل التحولات التي طرأت على دور الدولة في سياق العولمة، وانسحابها من العديد من وظائفها الاجتماعية ونقل عبئها إلى مؤسسات المجتمع المدني، وخلصت الدراسة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني شريك أساسي في الإصلاح، وأن الإصلاح أصبح مطلبا ملحا وعاجلا، لكنه يجب أن يتم بأيدي أبناء المنطقة، وأن الدول العربية كلها -على اختلاف درجات تطورها- مطالبة بالإصلاح، وحذرت من أن تخلف المجتمع المدني عن ملء الفراغ الذي نتج عن انسحاب الدولة من بعض وظائفها، يمكن أن يفضي إلى التطرف والإرهاب.

تتميز دراستنا عن سابقاتها بأنها دراسة لنوع المنظمات الفاعلة في قطاع التعليم في الاردن واهدافها ورؤيتها واستراتيجيتها للتغيير، ومدى قدرة المنظمات التأثير على الفضاء العام للدولة وبشكل خاص سياسات التعليم ومدى قدرتها على التغيير ومفهومهم للتغيير وطبيعة علاقاتهم مع القوى الفاعة في العملية التربوية، واستكشاف نهجها في تغيير قطاع التعليم وبالتالي فهم أنواع الظروف والتحالفات التي تؤدي إلى تغيير السياسات ودراسة واقع الحال والدور المهم الذي يمكن أن تمارسه هذه المنظمات في صياغة السياسة التعليمية للدولة.

وتعد الدراسة من الدراسات الضئيلة التي اهتمت بدراسة دور منظمات المجتمع المدني في قطاع التعليم في الاردن، اذ ان اغلب الدراسات تصب تركيزها على دور المجتمع المدني في التنمية السياسية والاصلاح السياسي والديمقراطية وقضايا المرأة والطفل وحقوق الانسان والجهود الاغاثية.

٢٥. ممدوح سالم، المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، اعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح،المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الإسكندرية ٢١- ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٤.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج النوعي مستندة على مجموعة من الأدوات (المسح، المقابلة) في جمع المادة العلمية من بيانات ومعلومات، اهدف التجمعات وأولوياتها واستراتيجياتها ومشاركتها في إصلاح السياسات في مجال التعليم، واستكشاف نهجها في تغيير قطاع التعليم وبالتالي فهم أنواع الظروف والتحالفات للتعبئة التي تؤدي إلى تغيير السياسات، وذلك عن طريق تحليل المقابلات الشخصية مع مسؤولي منظمات المجتمع المدني المحلية في قطاع التعليم التي ستأخذ الحيز الاكبر من ركائز الدراسة، وتعزيز الدراسة من خلال الرجوع الى الدراسات والابحاث التي تناولت اصلاح سياسات التعليم في الاردن.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المنظمات غير الحكومية المحلية الفاعلة في قطاع التعليم في الاردن، والتي استجابت للمشاركة في الدراسة وتم اجراء المقابلات معها، وتنقسم الى (منظمات مبادرات ملكية، ونقابات مهنية، ومنظمات اهلية، واحزاب).

اجراءات الدراسة:

اولا: المسح : اشتمل مجتمع الدراسة جميع منظمات المجتمع المدني المحلية النشطة في قطاع التعليم، وذلك عن طريق الاطلاع على المواقع الالكترونية والنشرات والصحف المحلية.

ثانيا: المقابلات: إعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية المعمقة كأداه ثانية للدراسة، باعتبارها وسيلة لجمع المعلومات، إشتملت المقابلات الشخصية على لقاء مسؤولين من منظمات المجتمع المدني الفاعلة في القطاع التربوي، وذلك بهدف تسليط الضوء على دور المنظمات في تطوير سياسات التعليم، تم التركيز على المنظمات وأهدافها واستراتيجيتها وواقعها وعلاقتها مع الوزارة ودورها في رسم سياسات التعليم.

المعوقات: الرفض الصريح من قبل بعض منظمات المجتمع المدني عن اجراء المقابلة، والرفض المبطن عبر المماطلة بتحديد موعد لاجراء المقابلات لمدة تزيد عن ثلاثة اشهر، والتعذر بالانشغال الدائم او عدم الرد الامر الذي ادى لعدم اجرائها.

نتائج الدراسة

اولا: المسح : اشتمل مجتمع الدراسة جميع منظمات المجتمع المدني المحلية النشطة في قطاع التعليم، وذلك عن طريق الاطلاع على المواقع الالكترونية والنشرات والصحف المحلية.

تتنوع منظمات المجتمع المدني في الاردن التي تعنى بشؤون التعليم ولايمكن حصرها في نمط واحد واضح وسيتم تصنيفها بناء على جهة التأسيس:

- <u>منظمات المبادرات الملكية:</u>

هي المنظمات التي تأسست بمرسوم ملكي أو انبثقت عن مؤسسات تعمل تحت رعاية ملكية أو يترأسها احد افراد العائلة الحاكمة

- أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلّمين: تأسست عام ٢٠٠٩ كمؤسسة غير ربحية تتبنّى رؤية جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة للارتقاء بنوعية التعليم من خلال تمكين المعلّمين بالمهارات اللازمة، وتمكين المعلّمين والقيادات التربوية في الأردن والمنطقة العربية بالمعرفة والمهارات والكفايات اللازمة للتأثير إيجابياً على الأجيال الناشئة من المتعلمين، تعمل الأكاديمية بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم، وتقوم على توفير برامج تطوير مِهْنية مبتكرة ونوعية في الأردن والعالم العربي، وتستند إلى الممارسات والبحوث العالمية والعلمية التربوية.

- مؤسسة الملكة رانيا: تأسست في العام ٢٠١٣ هدفها توفير تعليم نوعي للجميع؛ إبتداء بمرحلة الروضة، تعليم قائم على معلمين مندفعين ومدربين على تحفيز الطلاب وغرس حب التعلم مدى الحياة فيهم، وانشاء جيلا من الأردنيين قادر على توظيف أدوات التكنولوجيا الحديثة والمنافسة عالمياً.

- منصة ادراك: تم تأسيس إدراك بمبادرة من مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية في العام ٢٠١٤، هي منصة إلكترونية عربية للمساقات الجماعية مفتوحة المصادر(MOOCs)

تهدف إلى توفير مساقات تعليمية عالية الجودة يقوم على تطوير محتوياتها نخب من خبراء وأكاديمي العالم العربي والعالم، بالإضافة إلى تقديم بعض المساقات العالمية المترجمة للغة العربية، توفر إدراك فرصة الإلتحاق بمساقات متنوعة وعلى كافة المستويات لجميع الناطقين باللغة العربية وبشكل مجاني، ويمكن للمتعلمين الحصول على شهادات إتمام المساقات بشكل إلكتروني. ومن الجدير بالذكر أن إدراك تسعى أيضا إلى إبراز وتحفيز الخبراء العرب من كافة المجالات لإثراء المحتوى التعليمي العربي على الانترنت ومشاركة خبراتهم ومعرفتهم مع المتعلمين العرب من خلال تطوير مساقات وطرحها عبر المنصة.

- مبادرة مدرستي: أطلقت الملكة رانيا العبد الله "مبادرة مدرستي» وذلك بهدف تحسين البيئة المادية والتعليمية للمدارس الحكومية التي تعتبر الأكثر حاجة وذات الأولوية، تقوم مبادرة مدرستي بتهيئة بيئات تعليمية آمنة وديناميكية تساهم بشكل كبير في تحسين جودة التعليم من خلال التدخلات التي تستند على مجالات التعلم الاجتماعي والعاطفي طوال فترة التنفيذ، مما يعزز التماسك الإجتماعي بين الطلاب من جنسيات وخلفيات مختلفة، بالإضافة إلى تعزيز السلوك الإيجابي في المجتمع، والحد من العنف بين الطلاب الأمر الذي يؤدي إلى تقبل الطلبة لشخصيات بعضهم البعض بصورة إيجابية.

يرفض النشطاء والخبراء في مجال المجتمع المدني اعتبار المنظمات غير الحكومية التي تأسست بمرسوم ملكي جزء من المجتمع المدني، لافتقارها الاستقلال السياسي اللازم، ووصفها بانها امتداد للدولة، وتحصل على معدلات غير متناسبة من مجموع تمويل المانحين الموجه لكل قطاع، وعلى كل الدعم المالي القادم من الموارد المحلية، بما اسموه (المنافسة غير العادلة) كما أنها تحصل على امتيازات عديدة لا تتمتع بها المنظمات الأخرى كامتياز الوصول إلى المسؤولين الحكوميين، والسفارات الأجنبية، وتلقي الدعم المباشر من المانحين، تيسير البيروقراطية الحكومية اعمالها، والتمويل الحكومي الضخم المخصص لها. [٢٦]

- <u>النقابات المهنية:</u>

ترعى مصالح أعضائها العاملين في قطاع التعليم وتعمل بصورة مستقلة عن الدولة والأحزاب والسلطات الدينية:

- نقابة المعلمين الاردنيين: وهي هيئة اعتبارية منتخبة ذات استقلال مالي وإداري منشأة بموجب قانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١١ م تمثل المعلمين والمعلمات في المملكة الأردنية الهاشمية وتسعى للارتقاء بالمعلم وبرسالة التعليم والدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية للأعضاء المنتسبين لمهنة التعليم وتحصين مكتسباتهم بكل الوسائل المشروعة وتطوير المجالات المرتبطة بمهنتهم.

- النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص: تأسست عام ١٩٦٩ ينتسب لها ٧٠٠٠ عضو تهدف الى رعاية مصالح العاملين في التعليم الخاص والدفاع عن حقوقهم، وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية للعمال المنتسبين للنقابة وإنشاء العيادات الطبية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والاستهلاكية لهم، والعمل على رفع المستوى الاقتصادي والمهني والثقافي

---

٢٦. جيالن دينو وديما طوقان، تقرير دراسة واقع المجتمع المدني في الاردن، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) مشروع دعم المتابعة والتقييم (MESP)، ايار ٢٠١٦، ص٢٣.

للعاملين في المدارس الخاصة والحضانات ورياض الأطفال، والجامعات والمعاهد ومراكز التعليم وكليات المجتمع، عبر عقد الجلسات التوعوية وومتابعة الشكاوى الواردة من العاملين في قطاع التعليم الخاص وتقديم الاستشارات القانونية.

- نقابة أصحاب المدارس الخاصة : تأسست عام ١٩٨٠ وتهدف الى رعاية مصالح الأعضاء ومهنة التربية والتعليم بوجه عام وتنظيم شؤون الأعضاء وتنسيق جهود الأعضاء والمحافظة على حقوق الأعضاء وإيجاد سبل التعاون فيما بينهم وتمثيل الأعضاء لدى جميع الجهات والمؤسسات الخاصة والحكومية.

- <u>المؤسسات التعليمية الدينية:</u>

هي مؤسسات تعليمية تم تأسيسها وفقا لاعتبارات دينية:

- جمعية المركز الاسلامي: جمعية خيرية تاسسست عام ١٩٦٣ وسجلت في وزارة التنمية الاجتماعية عام ١٩٦٥ بجهود مجموعة من ابناء الاردن للعمل الخيري كاغاثة الفقراء والمحتاجين ودعم العملية التعليمية والتربوية وانشاء المعاهد والمدارس ورفد الوطن بالكفاءات المؤمنة بالله المتمكنة في معظم التخصصات ورفد الوطن بالكوادر الطبية والتمريضية المتميزة، إضافة الى كفالة الايتام وكافة برامج العمل الخيري على اختلافها وتعددها.

- الامانة العامة للمؤسسات التربوية المسيحية: تأسست عام ١٩٩٠ كمؤسسة كنسية تربوية غير ربحية، خاصة غير حكومية، تجمع وتمثل المدارس والمؤسسات المسيحية التربوية في الأردن، إنها تضع الإيمان المسيحي والقيم المسيحية في صلب حياتها وأهدافها، بحيث ينشأ المؤمن فيها على العمل الفعال من اجل خير المدينة الأرضية ولخدمة ملكوت الله ، إن رسالة الأمانة العامة ومدارسها يمكن تلخيصها في النقاط التالية حسب ما جاء في المخطط الرعوي: **التعليم:** تهدف المدرسة إلى تجهيز طلابها بالعلوم اللازمة التي تنمي قدراتهم العقلية، وتعدهم لمزاولة دورهم في المجتمع وتقدمه، **التربية:** لا يفصل التعلم عن التربية، التي تعمل على تنمية شخصية الطلاب بحيث يكونوا أصحاب تحليل وفهم وتقويم ونقد وخيار وقرار وعمل، وتقع التربية الدينية ضمن هذا الهدف التربوي على أساس إنها إحدى المقومات الأساسية في حياة الإنسان، **الثقافة:** المدرسة مكان ثقافي بمختلف معاني الثقافة. فهي تضع طلابها على صلة بالموروث الثقافي للإنسانية وللمجتمع الذي تعيش فيه، وتطور رؤية للعلاقة بين الإيمان والثقافة، وتعمل على اكتشاف مواهب الطلاب الثقافية، كما تعمل على تطوير أنماط سلوك وتفكير تساعد على الإنسان بلورة ثقافة إنسانية رفيعة في المجتمع المحلي في شتى مجالات الحياة، **التنشئة الشاملة:** تسعى المدرسة إلى تنمية جميع نواحي الحياة الإنسانية، الذهنية والعاطفية والنفسية والجسدية والإبداعية والأخلاقية والروحية والدينية.

- <u>المنظمات الاهلية:</u>

تقوم على الجهود التطوعية لجماعة من الأفراد المهتمين بالخدمة العامة في القطاع التربوي:

- مجتمع لتطوير التعليم: شكلها مجموعة من الخبراء التربويين والناشطين في العام ٢٠١٧ لتسليط الضوء على ضرورة تطوير فلسفة التربية بشكل عام، وترجمة ذلك إلى مناهج حديثة وطريقة تدريس تختلف جذريا عما هو معمول به حاليا.

- تهدف الجمعية تطوير مسار يعنى بمراجعة فلسفة التربية والتعليم، لتبنّي نهج معاصر عن طريق التقصي والتساؤل والعمل الجماعي وحل المشكلات والمناظرات، ودمج مبادئ المواطنة التي تنمّي ثقافة التعددية والتنوع والمساواة في الجنوسة وحقوق الإنسان، وتوعية الأسرة الأردنية والمجتمع الأردني بمتطلبات التربية والتعليم للقرن الحادي والعشرين،و إجراء الدراسات والبحوث التي تعنى بتطوير سياسة التربية والتعليم، بناء على مؤشرات مبنية على المسوحات والدراسات الشمولية الميدانية ذات النوعية والجودة العالية، والعمل على حشد الدعم والمناصرة من منظمات المجتمع المدني للتأثير في تطوير العملية التربوية، وحث المؤسسات التربوية على تكوين بيئات آمنة وداعمة لتعلم الأطفال والشباب، وعقد الورش التدريبية والندوات والمحاضرات لتناول أهم مستجدات التطوير التربوي، خصوصا ما يخدم السياق الأردني، في ظل تحديات العولمة وفرصها ومتطلباتها.

- مبادرة نهوض: مبادرة شعبية تاسست في العام ٢٠١٢ لقيادة جهد وطني مجتمعي للنهوض بالتعليم وصولا إلى جودة التعليم بشقيه العام والعالي استثمار الموارد المتاحة بالشراكة مع المؤسسات الوطنية والعربية والدولية والجاهات ذات الصلة بالتعليم، لدعم حشد مجتمعي لتبني أفكار وطروحات المبادرة لإيجاد حلول للمشكلات التي تعيق النهوض بالتعليم، والمساهمة في رفع مستوى المدخلات والعمليات والمخرجات التعليمية وفق معايير التعليم الدوليةبالتعاون مع المؤسسات والجهات المعنية بالتعليم والمساهمة في تعديل التشريعات التي تعيق النهوض بالتعليم من خلال التواصل مع أصحاب القرارو المساهمة في تطوير خطاب تربوي يعزز الهوية الوطنية وقيم الإيمان والتفكير الناقد المستقل، وإثارة الاهتمام بضرورة ربط التعليم باحتياجات سوق العمل وصناعة المستقبل، ورفع جودة وفاعلية البحث العلمي وخاصة التطبيقي والابتكار وتحفيز القطاع الخاص لتبني البحث العلمي المرتبط بحاجات سوق العمل.

- الجمعية الاردنية للعلوم التربوية: تأسست في العام ٢٠٠٩ وتقوم فلسفتها على إن الاستثمار في الإنسان خيار أساسي لمجتمع متحضر، وأن تمكين العملية التعلمية-التعليمية بأدوات التميز العلمي مسؤولية اجتماعية ووطنية، تسهم في توفير أسباب العيش الكريم للإنسان.رؤية الجمعية: أن تكون الجمعية مركزاً رائداً في مجال العلوم التربوية، ومرجعاً متميزاً للمؤسسات التربوية وللعاملين فيها، وأن تشكل وسيلة دعم تسهم في تطوير النظام التربوي الأردني، ليصبح التعليم في الأردن قيمة تنافسية وطنية، تسهم مخرجاته في تطوير الاقتصاد الوطني على أسس التنافسية العالمية، و بناء ثقافة مجتمعية تعلي من شأن الإنسان المتعلم المبدع. رسالة الجمعية: الإسهام في تطوير أداء المؤسسات التربوية والتعليمية في الأردن، من خلال نشر المعارف، والتقنيات التربوية الحديثة، والتركيز على مبادئ الجودة، بغية التميز في مختلف عناصر النظام التربوي، بالإضافة إلى بناء جسور التقارب بين التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، على أسس الثقة وتبادل المصالح المشتركة لبناء شبكة علاقات تسهم في تحقيق حاجات الفرد والمجتمع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأردن.

- <u>الاحزاب</u>:

في الاردن عدد كبير من الاحزاب يتجاوز ٥٤ حزب، وبعد المسح والمتابعة تم التركيز على حزب جبهة العمل الاسلامي بزح يندرأ ضراعم دعي ربكأ بازحألا قيندرألا نم ثيح ددعلا ريثأتلاو، ونشاطه الكبير في شؤون التعليم وتخصيصه لجنة دائمة «التربية» في الحزب تعنى بالتعليم.

- حزب جبهة العمل الاسلامي: تاسس عام ١٩٩٢م، يهدف الى أسلمة التشريعات، والعمل على ضبط السياسات والممارسات والسلوك ، لتكون منسجمة مع احكام الشريعة الإسلامية، والتصدي لمحاولات التغريب والتخريب الفكري والاخلاقي في مقدمة أولويات عمل الحزب لتحقيق الإصلاح المنشود وبناء المجتمع النموذج، التصدي للمؤسسات والسياسات والدعوات التي تستهدف السيطرة على الدول الصغيرة الفقيرة كالعولمة وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية باعتبارها تمثل تهديدا لاستقلال هذه الدول وسيادتها ومصالحها، وتبني قضايا حقوق الإنسان وادانة كل اشكال العدوان على حقوقه الثابتة والعمل على الحفاظ على هذه الحقوق بغض النظر عن جنسيته ومذهبه، وخدمة الجماهير، والاهتمام بشؤون الشعب الحياتية، والتنمية الشاملة للمجتمع من منظور إسلامي.

المقابلات

اجراء مقابلات فردية (٤٥ دقيقة) مع مسؤولي المنظمات الفاعلة المشاركة في أشكال مختلفة من التعبئة في مجال التعليم.

نظرية التجمعات ومفهومهم ومقاربتهم للتغيير في سياسات التعليم:

هناك رؤى عامة وخطوط عريضة لنظرة منظمات المجتمع المدني للتغيير يمكن تصنيفها الى مايلي:

المفهوم الليبرالي: يسعى لتغيير سياسات التعليم انسجاما مع التغيرات العالمية والايديولوجية الليبرالية السائدة في العالم القائم على ربط مخرجات التعليم بسوق العمل وسد حاجات السوق المحلي والإقليمي والدولي من القوى البشرية المؤهلة، وبناء على اقتصاد المعرفة واليات السوق الرأسمالية والتقدم التكنولوجي والتعليم الرقمي، وتحقيق ثورة في هيكلية التعليم والمناهج باستخدام ادوات العصر الحديث.

لم يكن الاردن بمعزل عن السياق العالمي ووتداعياته في قطاع التعليم، اذ ان بعض المسؤولين ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في قطاع التعليم تضع اجندتها وسياستها بعد مراجعة أهم الأبحاث والدراسات الصادرة عن المنتديات الاقتصادية الدولية، التي تتناول أهم المهارات التي يتطلبها سوق العمل، وتحاول أن تطور دوراتها التدريبة وحلقاتها التدريسية واعادة تصميمها بما يتلاءم مع حاجة السوق ومخرجات المنظمات الاقتصادية الدولية.

المفهوم التقليدي: يرى بأهمية المحافظة على البناء التقليدي المحافظ لاركان العملية التعليمة واجراء الاصلاحات بما يتناسب مع الحالة الاردنية.

المفهوم التوافقي: بناء رؤية وطنية ذات اهداف محددة وواضحة (فلسفة عربية اسلامية) بكفاءات وكوادر اردنية، وفقا للاحتياجا التنموية الاردنية ترتكز على المحافظة على الموروث الأخلاقي والعادات والتقاليد والثقافة العربية مع مراعاة التغيرات العالمية والتقدم التكنولوجي والرقمي وحاجات السوق، وتنمية المهارات التحليلية للطلبة، «الانفتاح على الآخرين لكن دون التنازل عن ثوابت الدين

والإحسان في التعامل مع الآخر ولكن ليس مع التنازل للاخر».

بينما ترى احدى المنظمات ان «سبب انهيار المنظومة التعليمية في الاردن هو ربط التعليم بالسوق، وان السوق هو الذي يملي على الإنسان ماذا يتعلم، والمهارات التي يجب أن يتعلمها وحتى القيم التي يجب أن يتعلمها، المفروض أن التعليم هو الذي يوجه وليس العكس، ولا شك أن هناك حاجات للسوق، لكن السوق أعطى الطالب انطباعا أنه يتعلم من أجل لقمة العيش وليس للنهوض وبناء الحضارة، وإعادة مجد حضارة عتيدة لذلك نجد أن الإنسان منهمك للتعلم والعمل من أجل الرزق، ونجد الآن مشكلات كبيرة جدا في قطاع الهندسة والبناء ومشكلاته، والطب ومشكلاته، والتعليم ومشكلاته».

نظرية التغيير ومقاربة منظمات المجتمع المدني للتغيير في سياسات التعليم

يدرك المجتمع المدني ان التغيير أكبر من حدود إمكانياتهم وليس بمقدورهم تغيير السياسات التربوية والتي تعكس قوى ثقافية وسياسية واجتماعية متشابكة ومرتبط بعوامل خارجية، كما ان معظمها انتقاداتها وتحفظاتها خجولة للوزارة، وليس لديها خطط وبرامج واضحة لتطوير واصلاح السياسات وشكل التغيير المتوقع وكيفية تحقيقه، ولا تمتلك ادوات او خطوات تنفيذية اجرائية للضغط باتجاه التغيير، وتفتقر للكفاءة والفعالية لمحدودية عملها وانشطتها.

ان مساهمة العديد من منظمات المجتمع المدني في التغيير عملية ارتجالية كردة فعل على قرارات الوزارة المتخبطة وليست عملية منظمة مخططة، محققين نجاحا محدود وآني في التأثير على قرارات الوزارة باجراء تعديل طفيف أو تأجيلها احيانا لحين انقضاء تأثير ضغط الرأي العام.

التغيير التنظيمي والإجرائي (تغيير في قواعد وطرائق العمل ونظم الحوافز والسياسات والإجراءات) والتغيير الوظيفي المستند الى تحسين الأنظمة المستخدمة في تنظيم سير العمل وتؤثر عليه وعلى أداء العاملين داخل القطاع التربوي، التطوير والتحسين المستمر في بيئة العمل التربوية، وتحسين الأداء الوظيفي، وزيادة الإنتاجية، وتحسين جودة العمل، وتحصيل حقوق ومصالح العاملين في القطاع التربوي، وتحقيق الموضوعية والعدالة والشفافية، وتعزيز النجاح المؤسسي، ومتابعة مشاكل وقضايا العاملين مع الجهات الرسمية، واشراك المعلم ومالكي المدارس الخاصة في صياغة السياسات التربوية والفنية ضمن الاطار المهني، وتصنيف وظيفة المعلم ضمن المهن الشاقة، وإدخال نظام الرتب وانشاء مركز للقياس والتقويم

التغيير الاستراتيجي: عبر إحداث تغيير في رؤية المجتمع والوزارة للتعليم بتطبيق فلسفة تعليمية عربية إسلامية وإعادة تشكيل الوعي المجتمعي بأهمية التعليم، كرافعة للنهوض وبناء الحضارة، وليس فقط وسيلة من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي والمكانة الاجتماعية، التغيير الذي يركز بشكل أساسي على رسالة وأهداف ورؤية الوزارة من خلال التركيز على البعد القيمي والأخلاقي في التعليم، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا التعليم واهمية مشاركة الراي العام في التاثير على السياسة التعليمية، ومواكبة التطورات التكنولوجية والرقمية مع بقاء ثوابتك (دينك وعروبتك وأخلاقك)، ليس الهدف فقط تقديم معلومة إنما أيضا تقديم معلومة مترافقة مع قيمة تبني شخصية الإنسان.

التغيير التحويلي: (تغيير النمط التقليدي للتعليم) عبر إيجاد فلسفة شاملة ومتكاملة تؤدي الى تنظيم شامل للمؤسسات المنضوية تحت مظلتها ومواجهة التحديات وتصميم الخطط للتغيير بأبعاده السلوكية والاجتماعية والتعليمية والنفسية، وتحديد الموارد والأدوات اللازمة لتنفيذه وتوفير المعدات والأجهزة اللازمة واطلاق المنصات التعليمية الرقمية، والعمل على بناء

الثقة والتعاون مع المعلمين والطلبة وإشراكهم في عملية التغيير، وتقيمه بمدى تقبل الطالب والاهل للتغيير وانسجامها مع حاجة المجتمع الاردني.

التغيير الشخصي: تغيير عادات وسلوكيات التغيير عناصر العملية التربوية، بصياغة استراتيجية مبنية بأن التعلم مستند على المتعلم، ورفع جودة ونوعية التعليم عبر تحسين البيئة التعليمية كبيئة جاذبة (تطوير البنية التحتية والبرامج والأنشطة اللامنهجية التي تستهدف الطلبة والمعلمين) وتعزيز الثقافة الابداعية لديهم، وتحفيزهم لطرح أفكارهم، والتطوير التنظيمي المتمثل بتحديث الأساليب والتقنيات المستخدمة في العملية التعليمية.

وتغيير منظومة العمل من خلال تحسين الاداء وتطويره وتكييفه مع التحديات الجديدة، والارتقاء بالعمل عبر التخطيط المتسلسل والشامل الذي يعمل على توفير التعليم وتحقيق سهولة الوصول له لأكبر عدد ممكن من الأشخاص في المجتمع، والتوفيق بين مهارات الشباب واحتياجات سوق العمل بحيث لا تقف اللغة عائق امام تعلمهم مهارات جديدة وتحسين امكانية حصولهم على فرص تلبي طموحاتهم.

التطوير التنظيمي: بالاستناد الى تحليل الحاجات وترتيب الاولويات وتحديد ما يستوجب العمل على تحسينه وتخطيط رؤية لتحقيقها بالضغط على الوزارة في الإصلاح والتطوير المستمر، ووضع خطة التغيير وتطبيقها بطريقة تدريجية، وتحديث الأساليب والتقنيات المستخدمة في العمل، وادراك أن المدرسة الآن هي مؤسسة إجتماعية وكيلة عن المجتمع يجب ان تتشكل قيادة مجتمعية للمدرسة مكونة من المدير ومن أولياء الأمور والمجتمع المحلي، هذه القيادة تشارك يعني قيادة مجتمعية تشارك وتتحمل مسؤولية المدرسة فيما يتعلق بحاجاتها التعليمية، فالأساس في تحسين عملية مخرجات التعليم توفير بيئة تعليمية فاعلة للطالب في الغرفة الصفية تبني شخصية متكاملة للطالب.

فهمهم لتغيير السياسات

إشاعة الوعي: توعية المواطن بقضايا التعليم ما هو الدور الذي يجب أن يقوم به أولياء الأمور تجاه أبنائهم، وطبيعة العلاقة مع المعلمين، عن طريق ندوات ودورات ومحاضرات لأولياء الأمور.

تقديم الخدمات لصناع القرار: عبر الدراسات وتوصيات المؤتمرات والندوات وتصميم البرامج التي تعنى بالشأن التربوي في محاولة للتاثير في تطوير السياسات المعمول بها من خلال الحوار والإقناع وتقديم النصح وإقامة علاقات حسنة مع صناع القرار، والاتصال والتواصل مع راسمي السياسات التربوية في الأردن، وأولياء الأمور والمعلمين، ومركز تطوير المناهج، وجميع الفاعلين في العملية التعليمية، تأهيل المعلم وتدريبه وتطويره من أجل مواكبة التغيير.

حشد الراي العام: للطعن بالسياسات التي يُرى انها تتسبب في تراجع القطاع التربوي، كلما ارتفع مستوى الوعي لدى الناس وازداد فهمهم للأمور ازداد حماسهم على المشاركة وكلما أصبحوا أكثر قدرة على ابداء الرأي، كلما كانوا أكثر اندماجا في القضايا التربوية.

اقتراح تشريعات: اعادة النظر في التشريعات، لأن التشريعات هي من تقود المجتمعات، والنظر إلى الآليات التي تطبق بها التشريعات، ومدى انسجام أفعال الحكومة مع التشريعات الناظمة لقطاع التعليم.

تتبع نتائج السياسات التربوية القائمة وتقيمها ومدى تأثيرها على جودة مخرجات العملية التربوية، وانسجامها مع القيم الوطنية والدينية، ومراجعة السياسات والقرارات التي لا تتماشى مع سير العملية التربوية عبر الحوار مع صناع القرار.

الضغط: عبر الاضراب والاعتصامات لاستحداث سياسات تحقق مطالب المعلمين في تحسين ظروفهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية.

تطوير السياسات المعمول بها: بما يتواكب مع التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة وحاجات المجتمع، استحداث سياسات تطويرية بالتعاون مع صناع القرار في وزارة التربية والتعليم بناء على التغذية الراجعة من الميدان وعناصر العملية التعليمية(الطالب، المعلم، المجتمع) لتحسين البيئة التعليمية، ونوعية وجودة التعليم، وبحيث تصبح المدارس الحكومية مدارس مجتمعية منفتحة على الاخر وتكون بيئة جاذبة للتعلم بجد، بيئة جاذبة للإبداع، تطوير مهارات الطلاب والخريجين بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

بالنظر الى رؤية بعض منظمات المجتمع المدني للتغيير يتبين انها تتكيف مع الامر الواقع، والبعض الاخر يتبنى نظريات حالمة، هناك فجوة عميقة بين المطالب وما هو مطبق على ارض الواقع، كما انها تفتقر الى التخطيط والادوات لتحقيق التغيير ووسائل القوة للضغط على الوزارة، معظم المنظمات يدعي نشر الوعي دون ترجمته الى تأييد واسع وخطوات عملية تدفع باتجاه تغيير السياسات.

مفهومهم للتغيير الناجح (ما الذي يجعل من منظورهم تغييرًا ناجحًا)

التغيير التراكمي: البناء على الوضع القائم وتطويره، بمعنى اضافة مهارات جديدة، واصلاحه بما يتناسب مع متطلبات العصر، واستخدام التقنيات التكنولوجية بفعالية أكبر في التعليم، مع إضفاء شعور للمعلم أنه هو القائد في هذا الإصلاح، «يجب ان يكون ذا نفع عام، وليس نفع شخصي».

التغيير المنهجي والمخطط: القائم على اعداد الدراسات والبحوث لاعداد سياسات تعليمية تواكب التطور مع التمسك بالثوابت الوطنية والأخلاقية والدينية، واطلاق حوار مجتمعي موسع يتناول قضايا التعليم، وتفويض مهمة اعداد مناهج معاصرة الى الكفاءات الميدانية التربوية الأردنية، ومواكبة التطور ومراعاة التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية في الدولة، اذ ان الاستراتيجية الأكثر فعالية لتحقيق الأهداف والنجاح هي مشاركة المجتمع، لا يمكن التخطيط المنفرد بعيدا عن اولياء الامور، التربوي الناجح هو الذي يشرك الطالب والأهل في عملية صنع القرار، ويشعر بأنهم جزء من المؤسسة التربوية ونسيج عائلي واحد، والاستراتيجية الأقل فعالية هي الاعتقاد بأن الاعتماد كليا على الذات سيؤدي إلى النجاح، التخطيط الفردي لا يؤدي إلى النجاح، استراتيجية الديكتاتورية والتسلط تؤدي الى الفشل، وتقييم المرحلة مع الجهات المعنية، وبطريقة متوازية تتم معالجة المشاكل، وترتيب الأولويات والسعي لتحقيقها، التغيير الحقيقي هو تحقيق الفائدة، إذا أردت تغيير سياسات الوزارة والمجتمع، عليه أن يشعر بفائدة هذا التغيير إن لم يشعر بفائدة هذا التغيير لن يحدث التغيير او يحدث تغيير مؤقت.

التغيير الجذري: القائم على الشفافية والموضوعية والعدالة، ووضع القوانين بطريقة تشاركية مع المعلمين في الميدان، ضمن الأطر والمعايير المهنية، بعيدا عن السيطرة والسلطوية وبما يراعي معايير التطوير الحقيقية، ومدخلات التطوير، ومن الذي يدير التطوير مما سيؤدي إلى تطور جميع جوانب المهنة التربوية، دون تغول جهة على جهة أخرى.

التغيير التدريجي والنوعي الدائم: التغيير ان تستمد البرامج التي تستهدف الطلبة والمعلمين افكارها من الميدان، والاحتكاك المباشر مع القاعدة التي تبنى عليها عناصر البيئة التعليمية وتغير سلوكها وافكارها، عبر برامج واقعية منطقية قابلة للتطبيق، والتقييم المستمر لمدى قيمة الاستفادة الحقيقية من الكورسات وكيفية تطور مهارات الطلاب المميزة لتلبية احتياجات سوق العمل، وعلى المدى الطويل هو توفير التعليم للجميع وتحقيق سهولة الوصول له لأكبر

عدد ممكن من الأشخاص في المجتمع، والتوافق الدائم مع احتياجات المجتمع حتى تبقى البرامج مفيدة للمجتمع والناس، وزيادة قدرة وقابلية الناس على تعلم مهارات جديدة عبر توفير البنية التحتية التكنولوجية.

التغيير الدفاعي: القائم على التكيف مع قرارات الوزارة الفنية التي لا تؤثر على عمل التجمع المؤسسي المرتكز على حماية مصالحه.

من يصنع سياسات التغيير:

يحدث التغيير في سياسات التعليم في الاردن عبر قوى رئيسية ترسم التصورات والتوجهات العامة (مؤسسة العرش، الرأي العام، العامل الخارجي) ومؤسسات واذرع تنفيذية تقنية وفنية(وزارة التربية والتعليم، المركز الوطني لتطوير المناهج، مجلس التعليم العالي):

مؤسسة العرش: عبرت عنها الاوراق النقاشية للملك عبد الله الثاني وهي عبارة عن رؤية واضحة للإصلاح الشامل ومستقبل الديمقراطية في الأردن، وضح رؤيته للتعليم في الورقة النقاشية السابعة : بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة، والديوان الملكي والمبادرات الملكية والمنظمات والمؤسسات المنبثقة عنها.

الرأي العام: في العالم المعاصر الذي يشهد تقدماً هائلاً في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ووسائل التواصل الاجتماعي جعلت الجمهور مطلع عن كثب على مختلف القضايا وأصبح أحد العوامل المهمة والمؤثرة في عملية صنع القرار، لقد عملت بعض منظمات المجتمع المدني على حشد الراي العام وكسب التاييد ضد تعديلات وزارة التربية والتعليم للمناهج في العام ٢٠١٩ واتت الحملة ثمارها وتراجعت الوزارة عن التعديلات.

العامل الخارجي: التمويل الخارجي من الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية (منح، قروض، الدعم الفني وبناء القدرات) وهناك دول ومنظمات لها دور كبير في صناعة السياسات التربوية عبر التمويل لتنفيذ اهدافها واجندتها الخاصة، أو عبر الضغوط السياسة من الدول الكبرى.

وزارة التربية والتعليم:

هي هيئة حكومية أردنية مسؤولة عن نظام التعليم في المراحل الابتدائية والأساسية والثانوية في المملكة الأردنية الهاشمية، تنبثق فلسفة التربية في المملكة من الدستور الأردني والحضارة العربية الإسلامية ومبادئ الثورة العربية الكبرى والتجربة الوطنية الأردنية.

تنظر منظمات المجتمع المدني الى دور الوزارة في العملية التربوية:

- دور تنفيذي لرؤية المانحين في اقرار سياسات التغيير "دور الوزارة أصبح صوريا و منزوعا" ، "وتقيم اسوار عالية بينها وبين الجميع» والمطلع على موقع الوزارة يجد ان هناك برامج ممولة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعض الدول مثل الولايات المتحدة وكندا والمانيا، «يجب على الاردن ان يطلب الدعم بناء على اولوياتنا وليس اولويات الاخر».
- الوزارة لها سلطة اصدار القرارات وتنفيذها.

- الوزارة جهة حكومية تنفيذية ومخولة ومشرفة على العملية التعليمية ومن يقود التغيير مؤسسات المجتمع المدني (المبادرات الملكية).

وتجدر الاشارة الى انتقائية الوزارة في احداث الاصلاحات او تاثير الثقافة المحلية على تنفيذها: لقد كان الهدف الرئيس من اقتصاد المعرفة منذ العام ٢٠٠٣م نقل السيطرة على التعليم العام من وزارة التربية والتعليم الى المدارس العامة، الا ان هذا الهدف لم يتحقق للان، ولازال هناك تعطيل او بطء وتشوه في تنفيذ الاصلاحات المتعلقة بالقيم الديمقراطية(مجلس الطلبة، المجالس المحلية والمجالس المركزية للمدارس)

المركز الوطني لتطوير المناهج:

المركز الوطني لتطوير المناهج مؤسسة وطنية مستقلة ماليا وإداريا ترتبط برئاسة الوزراء، تأسس المركز بإرادة ملكية سامية وفق النظام رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته، بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور الأردن، في تعديلات ٢٠٢٢ تم السماح للمركز بتلقي التمويل الخارجي بعد موافقة مجلس الوزراء.

مهام المركز:

١. اقتراح أسس مراجعة المناهج والكتب المدرسية والمواد التعليمية وأدلة المعلمين وإجراءات التقييم والتقويم بشكل دوري وإحالتها إلى الوزارة لاعتمادها وفقا للقانون والأنظمة الصادرة بمقتضاة.

٢. رصد تطبيق الإطار العام للمناهج والتقويم في المؤسسات التعليمية وتقييمه.

٣. التنسيق مع الوزارة لتحقيق أهدافه و مهامه وصلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

٤. النظر في الملاحظات المقدمة إلى إدارة المناهج من مديريات التربية والتعليم في الوزارة والمؤسسات التعليمية على الكتب المدرسية والمواد التعليمية وأدلة المعلمين.

٥. إعداد الطرق الفنية المناسبة لتجريب ما يتم تطويره من كتب مدرسية وغيرها بما لا يعطل سير العملية التعليمية.

٦. تزويد الوزارة بقوائم الكتب والمراجع والدوريات التي يمكن الإستفادة منها لإثراء المكتبات المدرسية.

مجلس التعليم العالي:

تأسس في العام ٢٨٩١ يتولى التخطيط والتنسيق للتعليم العالي ورسم السياسة العامة له ومتابعة تنفيذها، تنص المادة الخامسة من قانون التعليم العالي على تشكيل مجلس التعليم العالي برئاسة الوزير وعضوية امين عام وزارتي(لتعليم العالي والتربية والتعليم) ورئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها وثلاثة أكاديميين من ذوي الخبرة، يحملون درجة الاستاذية، واثنان من ذوي الخبرة والرأي من القطاع الخاص، ومدير مديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية في القوات المسلحة.

علاقة منظمات المجتمع المدني مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية

علاقات تكاملية تعاونية: قائمة على التعاون الوثيق منطلقة من رؤية الباحثين كنخبة تقوم بعملها بناء على التفكير المنطقي والمنهجي الموضوعي بما يعود بالنفع على تطوير سياسات التعليم، والتعاون معهم لتحديد المشاكل ومواطن الخلل واجراء الدراسات قبل تشكيل موقف من قضايا التعليم، ونشرها في الندوات والمؤتمرات لحشد الدعم والتأييد، وتطوير بعض البرامج والسياسات التي تساهم في تطوير وتقييم العملية التعليمية وتحقيق اهداف المنظمة، ومنها «العمل مع مركز أبحاث في بريطانيا لتطوير نموذج المتابعة والتقييم، حيث المبادرة الجهة الوحيدة في الأردن التي عملت أداة لقياس مناخ المدرسة».

علاقة معطلة: ترى ان العمل الأكاديمي منفصل عن الواقع، ومخرجات البحث العلمي رسائل (الماجستير والدكتوراه) لا تحول إلى برامج فعلية ويغلبها التكرار، وهناك تشكك في مدى جدوى هذه الأبحاث؟ وفائدتها في تطوير التعليم أو الصناعة أو التجارة؟

علاقة تبادلية: تشارك الوثائق والمعلومات مع الجميع وخاصة الباحثين والاكاديمين.

مقاومة محاولات التغيير

عوامل نفسية وشخصية: تعود لطبيعة العلاقة بين بعض المسؤولين والبيئة المحيطة وبين كوادر منظمات المجتمع المدني والتنافسية والنزاع فيما بينهم.

انعدام المقاومة: لا يوجد اي نوع من المقاومة، سواء في الظروف والبيئة المحيطة أو من الجهات الرسمية.

المقاومة الحكومية: عبر أذرعها الأمنية تحاول التأثير على الناس بعدم الانسجام مع توجهات المنظمة في الشأن العام، وقيام الأجهزة الأمنية بالضغط على أعضاء النقابة بالتهديد والتحقيق والاعتقال والمحاكمات.

الانتكاسة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تعود الى تصدر مفهوم الامن الضيق الفضاء العام وتغلغه في الساحة الاردنية، لقد عمدت الجهات الحكومية الى أمننة كافة القضايا الساخنة في الاردن أمننة التعليم: تحويل القضايا التعليمية الى معضلة امنية تؤدي الى تعامل الاجهزة الامنية بأدواتها الخشنة لوأد التحركات المجتمعية لصالح رؤية السلطات التنفيذية.

مقاومة رسمية (وزارة التربية والتعليم) رفض مسؤولي الوزارة التعاطي او التعاون مع كوادر المنظمة واطروحاتها، بالاضافة الى الاشكاليات الفنية والبيروقراطية والتشريعات والانظمة الصادرة عن الوزارة.

المقاومة التقليدية الفئات الفكرية المحافظة التي تتكيف مع النمط والوضع الراهن وتحاول المحافظة عليه خشية المساس باستقلاليتها ومصالحها.

السخط الشعبي والصورة النمطية السلبية تجاه بعض منظمات المجتمع المدني.

المقاومة النفعية: جماعات المصالح والجهات المستفيدة والمنتفعة من الوضع القائ، مثلا «اذا عملت على التغيير في سياسة التوجيهي تحاربك المنصات التعليمية المستفيدة».

العلاقة مع الحكومة (الوزارة)

علاقة شخصية: تعتمد على علاقة اعضاء المنظمات مع شخص الوزير والمسؤولين البارزين للوزارة، وواارتباط التعاون وجدوته مع الاخرين بناء على العلاقات الشخصية.

علاقات مقطوعة: قائمة على الاستعلاء والتجاهل، وعلى الصعيد الرسمي تم تجاهل كافة الدعوات التي وجهت لوزير التربية والتعليم وأمين عام الوزارة ومدير المركز الوطني بصفتهم الرسمية للمشاركة بالندوات والمحاضرات التي تعقدها بعض منظمات المجتمع المدني.

العلاقة اقصائية قمعية: يتم اقصاء وقمع بعض المنظمات من قبل الاجهزة الامنية عبر سياسات الترهيب، واستبعادها من النقاشات المعنية باحداث التغيير.

علاقة تكافئية تكاملية: تقوم على التعاون والعمل المشترك، المنظمات عبارة عن جهات دعم لمساعدة الوزارة سواء بتطوير محتوى أو تدريب معلمين أو توجيههم إذا كان هنالك نماذج او برامج ممكن تطبيقها على أرض الواقع.

علاقة رسمية تنفيذية: ترتبط النقابة بالوزارة عبر تعليماتها وانظمتها، وتنفيذ خطط وتعليمات الوزارة دون المشاركة في عملية صنع القرار.

عوامل الدفع والجذب

يبني هذا القسم على ما سبقه ويلخص عوامل الدفع الجوهرية التي يواجها المجتمع المدني في الاردن، الى جانب الجذب الرئيسية التي يمكن له أن يستثمرها في سعيه لتعظيم مساهماته في تحقيق المصلحة العامة.

عوامل الدفع:

ضعف التمويل وديموته: معظم منظمات المجتمع المدني تعتمد في الرؤى والخطوط العريضة وتمويل مشاريعها على المانحين، ليس لها مصدر مالي سوى الدعم مما يعطل برامجها ويوقفها ويهدد وجودها في حال توقف الدعم.

لا يوجد اي منظمة من منظمات المجتمع المدني التي تعنى بقطاع التعليم تتلقى تمويل خارجي سوى منظمات المبادرات الملكية، وقد يعود استئثار منظمات المبادرات الملكية بالدعم والتمويل الخارجي والمحلي،

أنه يشترط على منظمات المجتمع المدني أن تملك خطط استراتيجية للتسجيل والحصول على التمويل الاجنبي، وقدرتها التنظيمية والكوادر المؤهلة، والسلطة على الولوج الى وزارة التربية والتعليم والمشاركة في طرح الرؤى وتغيير السياسات وتنفيذ البرامج.

قوانين وانظمة وزارة التربية والتعليم: البيروقراطية الادارية، والاجراءات الحكومية «المجحفة» التي تفتقر للعدالة والشفافية والتقييم والمساءلة، ضعف البنية التحتية التكنولوجية المتوفرة

للجميع.

تفرد الوزارة بالسيطرة على المنظومة التعليمية واقصاء الشركاء المحليون(منظمات مجتمع مدني، أولياء الامور، نخب تربوية)، لحصر الوزارة العلاقة بين الطرفين ضمن الاطار التنافسي، وعدم اقتناع الوزارة بأهمية دور المنظمات التكاملي التشاركي مع الوزارة في قطاع التعليم، تتجاهل الوزارة اشراك منظمات المجتمع المحلية اثناء عملية التخطيط الاستراتيجي في التعليم، لتعظيم الأثر الناجم عن تطوير العملية التربوية.

احباط المعلم وانعدام الرضا الوظيفي: تراجع المكانة الاجتماعية للمعلم في المجتمع وضعف المردود المالي القى بظلاله على دوره في العملية التربوية.

استبعاد اولياء الامور من المشاركة في العملية التعليمية: وتراجع اولوية التعليم لنسبة كبيرة من الاهالي، تحت وطأة الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة تراجع الاهتمام المجتمعي بقضايا التعليم، وتراجعها على سلم اولويات الافراد الذي يلهث خلف لقمة العيش، وقد تصبح جودة التعليم ترف ليس بمتناول الجميع.

غياب المؤسسية: والاحتكام للذكاءات الفردية والمزاجية في العمل الرسمي.

عوامل الجذب:

الوعي باهمية قضايا التعليم والتطوع والخدمة المجتمعية: الايمان بسمو قضية التعليم وحق الانسان بالتعلم.

الطموح والشغف لدى الشباب العربي، واهمية التكاثف، والعمل المشترك، واكتساب الخبرة، الكفاءة.

تحصيل حقوق العاملين في قطاع التعليم وحماية مكتسباتهم.

الاستنتاج

يفتقر الاردن الى توافر بيئة سياسية وقانونية وحاضنة إجتماعية داعمة لإصلاح القطاع التعليمي، هناك هوة عميقة بين الواقع والمأمول وفارق شاسع بين القدرات والامكانيات، لا زالت الحكومة تعتمد مقاربة الاصلاح والتغيير من الاعلى الى اسفل، متأثرة بدوافع وخطط ونماذج خارجية انتقائية في استراتيجية الاصلاح والتغيير في سياسات التعليم، تحت تأثير قوى فاعلة رئيسية (مؤسسة العرش، المانح الخارجي، الرأي العام) ترسم التصورات والتوجهات العامة وتنفذها مؤسسات واذرع تقنية وفنية (وزارة التربية والتعليم، المركز الوطني لتطوير المناهج، المبادرات الملكية) مع استبعاد القوى الاجتماعية (منظمات المجتمع المدني، النخب التربوية، المؤسسات الرديفة وتعنى بالقطاع التربوي) وعناصر العملية التربوية (المعلمين، المدارس، الأهالي) من عملية التغيير ورسم السياسات التربوية.

ان اطلاق حوار مجتمعي حول اصلاح سياسات التعليم في الاردن يتطلب وجود اتفاق رسمي ومجتمعي ان التعليم قيمة عامة ومسؤولية مجتمعية، تستوجب تضافر الجهود للارتقاء بالتعليم وتحقيق نهضة حضارية شاملة تحقق التنمية المستدامة، وهو ما يفتقده الاردن في ضوء احتكار الوزارة وتفردها في صناعة القرار التربوي، ورؤية وزارة التربية والتعليم للمنظمات كند ومنافس لها ينازعها سلطاتها وصلاحياتها، فعمدت الى تحجيم وتقنين دور منظمات المجتمع المدني، وتأطيره وتقييده عبر ضوابط نظامية وقانونية، بدلا من استيعابها ضمن بنية منظومة القطاع التربوي بما يسمح لها بممارسة دورها ووظيفتها المجتمعية.

تعتبر قضية تحديث المناهج هي أهم قضايا التغيير والاصلاح جدلية، لقد تم اختزال مضمون اصلاح السياسات بالمناهج فقط ومدى ملاءمته الثقافة والهوية الاردنية، واهمال كيفية التعليم وطبيعة دور المعلم والمدرسة والمجتمع في العملية التربوية.

وتجدر الاشارة الى انتقائية الوزارة في اصلاح السياسات وتأثير الثقافة المحلية على تنفيذها في بعض الجوانب، التوسع في الاصلاحات الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية وتمهل في اضفاء قيم الليبرالية السياسية في العملية التربوية، لقد كان الهدف الرئيس من اقتصاد المعرفة منذ العام

٢٠٠٣م نقل السيطرة على التعليم العام من وزارة التربية والتعليم الى المدارس العامة، الا ان هذا الهدف لم يتحقق للان، ولازال هناك تعطيل او بطء وتشوه في تنفيذ الاصلاحات المتعلقة بالقيم الديمقراطية(مجلس الطلبة، المجالس المحلية والمجالس المركزية للمدارس).

بيد انه لا يمكن انكار المساهمة الفاعلة والايجابية لمنظمات المجتمع المدني الممولة في دعم وتطوير السياسات التعليمية من حيث تطوير البنية التحتية وتوفير البيئة الامنة للعملية التعلمية وتأهيل وتدريب الكوادر التعليمية وتقديم الدعم الفني والتكنولوجي والمعرفي، الا ان المجتمع يتطلع الى انحصار دور منظمات المجتمع المدني والمنح الخارجية بالمساندة في تطوير البنية التحتية والدعم التقني، واستبعادها من الامور الفنية وحصر تحديث المناهج بالكوادر والكفاءات الاردنية بما ينسجم مع القيم والهوية الاردنية.

كما ان السياقات القانونية والتشريعية والامكانيات المالية لا تدعم نمو منظمات المجتمع المدني في القطاع التعليمي في الاردن، مما خلق عوائق وتحديات متعددة أمام المنظمات المحلية باستثناء المبادرات الملكية وجعلها غير قادرة على التأثير بشكل فعال في سياسات اصلاح التعليم في الاردن، ولا سيما مع وجود مجموعة من المشكلات البنيوية الداخلية لمنظمات المجتمع المدني تتمثل بغياب التخطيط والخطوات الاجرائية ومحدودية الرؤية المستقبلية والقدرة التنظيمية على مواجهة التحديات وقلة الموارد وضعف القدرة على حشد التأييد والتأثير على الراي العام والصورة النمطية المجتمعية السلبية تجاه منظمات المجتمع المدني في القطاع التعليمي.

ألقت العلاقة التي تتسم بالتشكيك وانعدام الثقة بين الحكومة والمجتمع المدني بظلالها على نظرة المجتمع لمنظمات المجتمع المدني، مما ساهم بخلق صورة نمطية سلبية مسبقة تشوه عمل منظمات المجتمع المدني في قطاع التعليم برمته، بل تجاوزت الى سبر غور دوافع الحكومة باطلاق سياسات تعليمية جديدة، استجابة لضغوطات خارجية بالمقام الاول وليس عملية مخططة مدروسة بعناية بما يتوائم مع حاجات وتطلعات المجتمع الاردني، اذ تستوجب المصلحة العامة قيام السلطات بتنظيم وتيسير السياسات التعليمية وفق ما تقتضيه البيئة والثقافة والهوية الاردنية للارتقاء بالبيئة التعليمية وتنشئة أجيال معرفية واعية قادرة على النهوض بالمجتمع والدولة، بعيدا عن الأجندات السياسية والصراع الأيديولوجي والاملاءات الخارجية، وعدم تسخير اعادة هيكلة التعليم كأداة لتحقيق اهداف ومآرب وأجندات سياسية، ووضعه تحت تأثير الوصاية الخارجية.

التوصيات:

- تدني مستوى التشارك والتعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني، يقتضي منها اعادة استكشاف العلاقة بينهم وتعظيم العوامل المشتركة والابتعاد عن التنافسية في سبيل تحقيق الرؤى المشتركة، اذ لم تتمكن منظمات المجتمع المدني من تكوين تحالفات بينية وصياغة رؤية وسياسات مترابطة تعبر عن التغييرات في سياسات التعليم باستثناء المبادرات الملكية التي بينها تكامل الى حد ما في الرؤية والعمل وتوزيع الادوار.
- لاستدامة منظمات المجتمع المدني أبعاد مترابطة: البيئة القانونية، والقدرة التنظيمية، والقدرة المالية، وكسب التأييد، وتقديم الخدمات، والبنية التحتية، والصورة العامة، وهي جميعها عوامل تفتقر لها المنظمات الاردنية العاملة في قطاع التعليم بنسب متفاوتة، ويجب على الحكومة والمنظمات العمل على تحسينها بما يسمح بتكاملية العلاقة بين الطرفين وتوظيف قدراتهم لتحقيق المصلحة العامة.

- تخلي وزارة التربية والتعليم عن المركزية والتفرد بالقرار التربوي(تقديم الخدمات التعليمية والكتب المدرسية وعمليات البحث والتقييم)، وان تتهيء لمشاركة صنع السياسات العامة وإدارة حوار مجتمعي لبناء منظومة تربوية جديدة ومتكاملة (من الاسفل الى اعلى) حول طبيعة المخرجات المطلوبة والاحتياجات التربوية للمجتمع.

- اعادة النظر بقوانين وزارة التربية والتعليم، لتأثر عمل منظمات المجتمع المدني في القوانين والأنظمة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم، حيث لا تسمح قوانين الوزارة للمنظمات بقطاع التعليم المشاركة في السياسات التعليمية ومعظمها دورها تنفيذي دون اخذ ارائهم ومشورتهم في صنع القرار.

- ولتحقيق المصلحة العامة (اصلاح وتطوير سياسات التعليم) لابد من ايجاد توائم بين اصلاح التعليم بدعم من منظمات المجتمع المدني وبين الحفاظ على المرجعية الدينية والقيمية للهوية الثقافية الاردنية، وهنالك تجارب عديدة (اليابان) نجحت في تحقيق نقلة نوعية عبر تحقيق التمازج بين الهوية الوطنية والاستفادة من مقومات التقدم والتطور في تحقيق نهضة حضارية في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والتنموية.